

الفصل الرابع

قضايا الشريعة الإسلامية في فكر محمد أركون ونصر حامد أبو زيد ونقده

المبحث الأول

العبادات في فكر أركون ونصر حامد أبو زيد ونقده

المطلب الأول: العبادات في فكر محمد أركون ونصر حامد أبو زيد

ينطلق العلمانيون عند بحثهم في العبادات من مبدأ واحد كما يزعمون، هو الحرية أو التحرر من السلطة أيًا كانت هذه السلطة، فالحرية عندهم ليس لها حدود يقول أركون: (فالعقل لا يعرف أية حدود إلا الحدود التي يحددها هو لنفسه، فسيادة العقل كاملة في عصر الحداثة).⁽¹⁾

وعن التحرر من كل سلطة يقول نصر حامد أبو زيد: (لقد آن أوان المراجعة والانتقال إلى مرحلة التحرر، لا من سلطة النصوص وحدها، بل من كل سلطة تعوق مسيرة الإنسان في عالمنا، علينا أن نقوم بهذا الآن وفورًا، قبل أن يجرفنا الطوفان).⁽²⁾

ولذلك يرفض حتى أن يكون عبدًا لله تعالى، لأن العبودية لله في زعمه ذل يقول نصر أبو زيد: (وليست هذه الرؤية للإنسان والعالم - أي رؤية الإمام الشافعي رضوان الله عليه - معزولة تمامًا عن مفهوم الحاكمية في الخطاب الديني السلفي المعاصر، حيث ينظر لعلاقة الله بالإنسان والعالم من منظور علاقة السيد بالعبد الذي لا يتوقع منه سوى الإذعان).⁽³⁾

فعلى هذا الأساس درس أركون ونصر حامد أبو زيد مسائل العبادات، وإن لم يتحدث نصر حامد أبو زيد بالتفصيل كما تحدث أركون، لكن المبدأ واحد بينهما هو مبدأ التحرر. فبالنسبة للصلاة يقول أركون: (الصلاة مسألة شخصية).⁽⁴⁾

وبالنسبة للصوم فيؤيد أركون الرئيس التونسي بورقيبة في رأيه بتحريم الصوم لأنه بزعمه يقلل الإنتاج.⁽⁵⁾

(1) قضايا في نقد العقل الديني، ص 320.

(2) الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية، ص 146.

(3) المصدر السابق، ص 139.

(4) القراءة الجديدة، عبد الرزاق هوماس ص 129، 169، وينقل هوماس عن أركون في مصدر أجنبي له، نقلًا عن (العلمانيون والقرآن، د. أحمد الطعان، ص 833).

(5) التطرف العلماني، د. القرضاوي، ص 144.

يقول مراد وهبة⁽¹⁾: (ويصف المفكر الإسلامي محمد أركون إصلاحات بورقيبة وزملائه، ومهدي بن بركة⁽²⁾، بأنها كشفت عن فشل الاستعمار وذلك بنشر الأفكار الليبرالية في سياق عصر التنوير في القرن الثامن عشر وليس في سياق الإسلام التقليدي وهذا هو تفسير الإصلاحات الجسورة التي أجراها بورقيبة إثر الاستقلال "تعدد الزوجات، الطلاق، ورمضان، قانون الأحوال الشخصية").⁽³⁾

وبالنسبة للحج فيزعم أركون أنه ليس من الضروري أن يقام بطقوسه المعروفة، إذ يغني عنه الحج العقلي أو الحج الروحي.⁽⁴⁾

هذا ما تفرد به أركون وسكت عنه نصر حامد أبو زيد، أما مسألة الحجاب فقد أدلى كل منهما بدلوه في هذه القضية.

فقد رفض أركون حجاب المرأة، وكان ضمن اللجنة المشكلة في فرنسا وأوصت بوجوب خلع المسلمات الحجاب خاصة في المدارس والجامعات، بحجة أن الحجاب رمز ديني يثير الطائفية، ومن ثم الانقسام في المجتمع الفرنسي.⁽⁵⁾

وكذلك رفض نصر حامد أبو زيد حجاب المرأة وقال لا أقبل أن يكون حجاب المرأة فريضة، إن الفرائض خمس وليست ستاً ولم تضاف فريضة الحجاب حتى تكون الفرائض ستاً،

(1) هو مراد وهبة جبران ولد في 13 أكتوبر 1926 م في مدينة أسيوط في مصر، علماني متعصب، عمل أستاذاً للفلسفة في جامعة عين شمس، من مؤلفاته: المذهب في فلسفة برجسون، محاورات فلسفية في موسكو، فلسفة الإبداع، مستقبل الأخلاق، جرثومة التخلف، ملاك الحقيقة المطلقة، الأصولية والعلمانية.

(2) المهدي بن بركة: ولد في يناير 1920 م بالرباط في المغرب. إختفى في 29 أكتوبر 1965 م في فونتي لو فيكونت شبال فرنسا. كان من السياسيين المغاربة، وكان معارضاً إشتراكياً للملك الحسن الثاني، وقيل إنه قتل وأحرقت جثته إلى غير ذلك من الأقوال.

(3) الأصولية والعلمانية، د. مراد وهبة ص 62.

(4) مجلة الكرمل العدد 34 / 1989 م، ج 1، ص 23، نقلاً عن: (العلمانيون والقرآن، د. أحمد الطعان ص 805).

(5) قال هذا الكلام في الحلقة المذاعة في قناة الجزيرة القطرية، في برنامج الاتجاه المعاكس بعنوان: فهم المسلمين للعلمانية، وكانت الحلقة مناظرة بين أركون والدكتور إبراهيم الخولي الأستاذ بجامعة الأزهر الشريف. وكانت الحلقة بتاريخ 6 / 1 / 2004 م، والحلقة موجودة على موقع الجزيرة على الانترنت وعنوان الموقع: www.aljazeera.net

وتسائل: إذا كان الحجاب لدرء الفتنة لأن المرأة تفتن الرجل إذا لم تكن محجبة، فهناك رجال يفتنون النساء فهل يجب عليهم الحجاب؟⁽¹⁾

(1) قال هذا الكلام في محاضرة ألقاها في الجامعة الأمريكية في القاهرة بعنوان الفن وخطاب التحريم، بتاريخ 5 مايو 2008م، وقد حصل الباحث على تسجيل صوتي للمحاضرة.

المطلب الثاني: نقد أركون ونصر حامد أبو زيد في العبادات
أولاً: فوضوية أركون ونصر أبو زيد

إن إطلاق الحرية بلا حدود أو ضوابط ليس له أي معنى إلا الفوضى، فإطلاق أركون ونصر حامد أبو زيد للحرية دون ضوابط، ورفض أبي زيد أن يكون عبداً لله تعالى معناه: أنه لا يوجد إلزام للإنسان، ويظهر من موقفهما من الحرية أنهما لا يؤمنان بالواجب أي أنهما من أنصار الحرية التي لا تحدها قيود، وهذه المدرسة الرافضة للواجب هي مدرسة شوبنهاور، ونيشة.

فيقرر شوبنهاور أن فكرة الواجب تتصادم مع الطبيعة، ويرى نيشة أن قول "يجب عليك" يسد الطريق أمام الخلق والابتكار، وعلى المرء أن يضع "أريد" مكان "يجب" حتى يكون في وسعه خلق قيم جديدة.⁽¹⁾

ومن تزعم فكرة أخلاق بلا إلزام ولا جزاء "جويو" ويدعي أن على الإنسان أن يستشير في أي موقف يصادفه، أعمق غرائزه، وأكثر عواطفه حيوية، وأكثر كراهياته اعتياداً وإنسانية، ثم يضع بعد ذلك تصورات له لحل مشاكل في حدود مصيره الخاص، إنه يرى أن الخضوع لقانون الواجب يقلص الحياة.⁽²⁾

ولا شك أن فكرة أصحاب هذا الاتجاه تقوم على الذاتية والأناية، وهي بعيدة كل البعد عن الأخلاق المثالية، ولا يمكن أن تستقيم الحياة بها أبداً، لذا نعتبر أنها من أسوأ الأفكار على المصير الإنساني العام.⁽³⁾

وإذا كان هؤلاء يرون أن الإلزام يقضي على الحرية، فإن "كانت" يرى أن الحرية مستمرة مع قانون الواجب، وحجته في ذلك أن الشخص الذي يلزم نفسه بالواجب إنما يفعل ذلك عن طواعية واختيار، بدليل أن هناك بعضاً من البشر يخرجون عن قانونه ويسقطونه من

(1) دراسات في علم الأخلاق، د. محمد عبد الستار نصار، ص 267، دار القلم الكويت، الأولى 1982 م.

(2) المصدر السابق، ص 268

(3) المصدر السابق، نفس الصفحة.

حسابهم، فوجوده عند بعض الناس وعدم وجوده عند بعض آخر، دليل على أن الإيمان بفكرة الواجب هو إيمان إرادي، وليس أمراً قسرياً يتنافى مع الحرية.⁽¹⁾

ومعنى الواجب، ذلكم المعنى الأخلاقي المنبعث إما من عقل الإنسان، وإما من دين مقدس ينزل من آمن به على مطالبه بحريته واختياره.⁽²⁾

وقد قسم بعض العلماء الواجب إلى:

1. واجبات شخصية، أي واجبات على الشخص لنفسه، كالنظافة والعفة.
2. واجبات اجتماعية، أي واجبات على الشخص لمجتمعه، كالعدل والإحسان.
3. واجبات إلهية، كالطاعة وأداء العبادات.⁽³⁾

وإذا كان أركان وأبو زيد يذهب إلى أن أوامر الله تعالى غير ملزمة بدعوى الحرية، فهو كلام منقوض، لأن الإلتزام بأوامر الله تعالى لا يعني سلب الحرية، فلا يتنافى الواجب مع الحرية، ولا يوجد للحرية التي تعني الفوضى مكان في دين الله تعالى، قال تعالى: (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُمْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا).⁽⁴⁾

يقول الإمام الطبري رحمه الله تعالى: (يقول تعالى ذكره: لم يكن لمؤمن بالله ورسوله، ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله في أنفسهم قضاء أن يتخيروا من أمرهم غير الذي قضى فيهم، ويخالفوا أمر الله وأمر رسوله وقضاءهما فيعصوهما، ومن يعص الله ورسوله فيما أمراً أو نهياً (فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا) يقول: فقد جار عن قصد السبيل، وسلك غير سبيل الهدي والرشاد).⁽⁵⁾

(1) المصدر السابق، ص 266.

(2) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(3) الأخلاق، الأستاذ أحمد أمين، ص 92، لجنة التأليف والترجمة والنشر، الثالثة 1931 م.

(4) سورة الأحزاب، الآية 36.

(5) جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر الطبري، ج 20 ص 270، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الأولى، 1420 هـ - 2000 م.

ثانياً: نقد ما قاله أركون ونصر حامد أبو زيد في العبادات

1- الصلاة:

يزعم أركون أن الصلاة مسألة شخصية، أي لا إلزام فيها، ولا وجوب لها، وهو ما يتصادم صراحة مع ما هو معلوم من الدين بالضرورة، قال تعالى: (فَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا) (١)، وقال تعالى: (وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَاتَّقُواهُ وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ) (٢). وقال تعالى: (أَتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ) (٣). وهي ركن من أركان الإسلام؛ روى البخاري ومسلم في صحيحهما عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والحج وصوم رمضان) (٤).

وهي عمود الإسلام؛ روى الإمام أحمد بسنده عن مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: أَقْبَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ فَلَمَّا رَأَيْتُهُ خَلِيًّا قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يَدْخِلُنِي الْجَنَّةَ قَالَ: بَخٍ لَقَدْ سَأَلْتُ عَنْ عَظِيمٍ وَهُوَ يَسِيرٌ عَلَى مَنْ يَسْرُهُ اللَّهُ عَلَيْهِ تُقِيمُ الصَّلَاةَ الْمُكْتُوبَةَ وَتُؤَدِّي الزَّكَاةَ الْمُفْرُوضَةَ وَتَلْقَى اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا أَوْ لَا أَذْثُكَ عَلَى رَأْسِ الْأَمْرِ وَعَمُودِهِ وَذُرْوَةِ سَنَامِهِ أَمَّا رَأْسُ الْأَمْرِ فَالْإِسْلَامُ فَمَنْ أَسْلَمَ سَلِمَ وَأَمَّا عَمُودُهُ فَالصَّلَاةُ وَأَمَّا ذُرْوَةُ سَنَامِهِ فَالْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ لَا أَذْثُكَ عَلَى أَبْوَابِ الْخَيْرِ الصَّوْمُ جُنَّةٌ وَالصَّدَقَةُ وَقِيَامُ الْعَبْدِ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ يُكْفِّرُ الْخَطَايَا وَتَلَا هَذِهِ الْآيَةِ {تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ} (٥) أَوْ لَا أَذْثُكَ عَلَى أَمْلِكِ ذَلِكَ لَكَ كُلُّهُ قَالَ

(1) سورة النساء، الآية 103.

(2) سورة الأنعام، الآية 72.

(3) سورة العنكبوت، الآية 45.

(4) البخاري، كتاب الإيمان، باب الإيمان وقول النبي صلى الله عليه وسلم (بني الإسلام على خمس)، ج 1،

ص 12، ومسلم، كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ «بني الإسلام على خمس»، ج 1، ص 34.

فَاقْبَلْ نَعْرًا قَالَ فَحَشِيتُ أَنْ يَشْغُلُوا عَنِّي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ شُعْبَةُ أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا قَالَ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَوْلُكَ أَوْ لَا أَذْذُكَ عَلَى أَمْلِكِ ذَلِكَ لَكَ كُلُّهُ قَالَ فَأَشَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ إِلَى لِسَانِهِ قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَإِنَّا لَنُؤَاخِذُ بِمَا نَتَكَلَّمُ بِهِ قَالَ تَكَلَّمْتَ أُمَّكَ مُعَاذُ وَهْلٍ يَكُوبُ النَّاسَ عَلَى مَنَاحِرِهِمْ إِلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ. (1)

ولم تسقط فرضيتها عن المحاربين في ميدان المعركة قال تعالى: (وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا) (2) وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَافِيفَةً مِّنْهُمْ مَّعَكَ وَلِيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنَ رِزَائِكُمْ وَلَتَأْتِ طَافِيفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلِيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَّيْلَةً وَاحِدَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّنْ مَّطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَّرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا) (3).

ولم يبح رسول الله ﷺ للمريض تركها؛ عن عمران بن حصين ؓ قال: كانت بي بواسير فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن صلاة فقال: (صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تستطع فعلى جنب). (4)

والصلاة هي آخر وصية لرسول الله ﷺ؛ روى الإمام أحمد بسنده عن أنسٍ قال كانت عامة وصية رسول الله ﷺ حين حضره الموت الصلاة وما ملكت أيما نكمت حتى جعل رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم يُعْرِغُ بِهَا صَدْرَهُ وَمَا يَكَادُ يُفِيضُ بِهَا لِسَانَهُ. (5)

(1) أحمد، ج 36، ص 245.

(2) سورة النساء، الآيتان 101، 102.

(3) البخاري، ج 1، ص 367.

(4) أحمد، ج 19، ص 29.

وهي أول ما يحاسب عليه العبد يوم القيامة؛ روى الترمذي بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول إن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة من عمله صلاته فإن صلحت فقد أفلح وأنجح وإن فسدت فقد خاب وخسر⁽¹⁾.
فهل بعد هذا كله يقول أركون بأن الصلاة مسألة شخصية؟!!!

2- الصوم

وافق أركون بورقية في محاولته لإسقاط الصيام بدعوى أنه يضعف الإنتاج، ووصف محاولة بورقية هذه بالإصلاحات الجسورة، وهذا الكلام لا يصدر من مسلم، ذلك أن الفرض الإلهي لا يسقط بمثل هذه الدعاوى.

فالصوم فريضة إلهية؛ قال تعالى: (يَتَذَكَّرُ أَلَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) (٢/١٨٣)⁽²⁾.
وقال تعالى: (فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ)⁽³⁾.

إن الصوم فريضة إلهية لا تسقط حتى ولو قل الإنتاج، ولكن هل حقاً يضعف الصوم الإنتاج؟

يقول الدكتور أحمد الريسوني: (فهل الصيام حقاً يتعارض مع مصلحة الإنتاج ومصلحة النهوض الاقتصادي؟ لعل أول ما كان ينبغي قبل إطلاق الدعوى السابقة هو إجراء دراسة شاملة ودقيقة عن مدى تأثير الصيام في الإنتاج سلبيًا وإيجابيًا، وهو ما لم يقع، فبقي الادعاء مفتقرًا لأي أساس علمي صحيح.

ثم، هب أنه تحصلت لدينا ملاحظات وانطباعات مفادها أن الصيام يسبب نقصاً ما في الإنتاج، فهل ذلك راجع إلى الصيام ذاته، أم إلى عادات وممارسات خاطئة يمارس فيها الصيام أو تمارس فيه، وليست من ضروراته ولا من شروطه الشرعية؟

(1) الترمذي، ج 2، ص 269، تحقيق أحمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي.

(2) سورة البقرة، الآية 183.

(3) سورة البقرة، الآية 185.

فإذا كان العنصر الثاني هو السبب فقد برئت ذمة الصيام، وكان أولى بمن دعا إلى ترك الصيام أن يدعو إلى تغيير تلك العادات والممارسات السلبية، وهي دعوة أقرب إلى الواقعية والتحقيق والاستجابة من دعوة شعب مسلم إلى التخلي عن ركن من أركان دينه.

ثم ألم يكن بالإمكان الاستفادة من الصوم في تنمية الإنتاج وزيادته. فالصوم مثلاً يلغي وجبتين غذائيتين تقعان عادة في وقت العمل: هما وجبة الإفطار ووجبة الغداء، والصوم يوفر على العمال والموظفين وقت هاتين الوجبتين.

وهو وقت يمكن الاستفادة منه لصالح العمل والإنتاج، وكم من العمال والموظفين نراهم يحضرون إلى أماكن عملهم ثم يختلسون أوقاتاً لتناول الإفطار.

ثم يأتي وقت الغداء فيأخذون وقتاً أوسع، سواء بصفة قانونية أو غير قانونية. وفي الحالتين فإن الصيام يوفر هذا الوقت لصالح العمل.

ثم إن الصيام يمنع المدخنين عن التدخين ويوفر الوقت الضائع فيها. ومعلوم أن التدخين يأخذ من صاحبه دقائق متكررة كل يوم، قد تفوق ساعة كاملة من ساعات العمل.

وإذا تحدثنا عن التدخين الذي يتوقف في شهر رمضان، فلتحدث عن التدخين وصلته بالإنتاج في غير رمضان، ذلك أن أي غيور حقاً على العمل والإنتاج، أو أي باحث محايد لا يمكنه أن يغفل عن النقص الكبير في الإنتاج الذي يتسبب فيه التدخين، سواء بشكل مباشر يتمثل في ضياع وقت التدخين، أو بأشكال غير مباشرة تنتج عن الحالة النفسية والبدنية والصحية للمدخنين. فلست أدري لماذا لم يتفطن الزعيم (بورقيبة) إلى هذه الآفة المحققة من آفات الإنتاج والعمل؟ لقد تغافل عن شيء يرى ويلمس ويشم، وانتبه لشيء لا يرى ولا يلمس ولا يشم!

ومع ذلك فلنذهب مع هذا الافتراض إلى نهايته، ولنقل: إن للصيام أثراً في نقص الإنتاج، وقد نجد من يقول: إن الصلاة في وقت العمل تسبب هي الأخرى نقصاً في الإنتاج، وهو ما يتعارض مع المصلحة ويضر بها...

فإذا فرضنا أن إنتاجنا يصاب في رمضان بنقصان كمي يصل مثلاً إلى العشر (10%) أو نصف العشر (5%) فماذا نربح من الصيام؟

هذا يجيلنا إلى الفوائد الكائنة أو الممكنة في الصيام، سواء من الناحية الروحية، أو التربوية السلوكية، أو الصحية، ولا أتحدث هنا عن الثمرة الأخروية أقول: إن أي عاقل يريد أن يتحدث عن النقص الذي قد يسببه الصوم في الإنتاج، لأبّد أن يضع في الميزان كل ما يجلبه الصوم لصاحبه أو لغيره، من فوائد ومصالح مادية أو معنوية عاجلة أو آجلة، وحينئذ سيختلف الوزن والتقويم قطعاً. وحتى على صعيد الإنتاج نفسه، لأبّد أن نستحضر أن الصوم - إذا أتى به على حقيقته - يعلم صاحبه الإخلاص في العمل، والتخلي عن الغش والزور والاختلاس. وكل هذا في صالح الإنتاج كما لا يخفى. وهي آثار إيجابية تستمر طيلة السنة أو طيلة العمر.⁽¹⁾

3- الحج

يزعم أركون أنه ليس من الضروري أن يقام الحج بشعائره المعروفة، بل يكفي فيه الحج العقلي، هذا الكلام إنكار لمعلوم من الدين بالضرورة، فالحج كما هو معروف هو قصد البيت الحرام لأعمال النسك أو قصد الكعبة لأداء أفعال مخصوصة، أو هو زيارة مكان مخصوص بفعل مخصوص.⁽²⁾

ومن أنكّر فرضيته كفر؛ قال تعالى: (وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ) (٤٧).⁽³⁾ وقال تعالى: (وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ) (٢٧).⁽⁴⁾

والإتيان في الآية الكريمة رجالاً وعلى كل ضامر بأجسادهم وليس بعقولهم كما زعم أركون (فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور) (٢١).⁽⁵⁾

(1) الإجهاد، النص، الواقع، المصلحة، د. أحمد الريسوني، أ. محمد جمال باروت، ص 39 - 41، دار الفكر دمشق، الأولى 2000 م.

(2) الفقه الإسلامي وأدلته، د. وهبة الزحيلي، ج 3، ص 398، دار الفكر دمشق الرابعة.

(3) سورة آل عمران، الآية 97.

(4) سورة الحج، الآية 27.

(5) سورة الحج، الآية 46.

4- الحجاب

اتفق أركون ونصر حامد أبو زيد على رفض حجاب المرأة، وأنكرا فرضيته، وادعى أركون أن الحجاب رمز ديني يثير الطائفية. والمراد بالحجاب في طرحهما: اللباس الساتر الذي تلبسه المرأة المسلمة المتدينة، ليغطي كامل جسدها ما عدا الوجه والكفين.

وأقف وقفات مع أركون ونصر حامد أبو زيد

الوقف الأول: الحجاب فريضة بالكتاب والسنة؛ أما الكتاب: فقال تعالى: (وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ وَحِفْظْنَ فُرُوجِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ خُمُرَهُنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرَ أُولَى الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) (١).

يقول الإمام الرازي رحمه الله تعالى: (أما قوله تعالى: {وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا} فمن الأحكام التي تختص بها النساء في الأغلب، وإنما قلنا في الأغلب لأنه محرم على الرجل أن يبدي زينته حلياً ولباساً إلى غير ذلك للنساء الأجنيات، لما فيه من الفتنة وههنا مسائل:

المسألة الأولى: اختلفوا في المراد بزینتهن، واعلم أن الزينة اسم يقع على محاسن الخلق التي خلقها الله تعالى وعلى سائر ما يتزين به الإنسان من فضل لباس أو حلى وغير ذلك، وأنكر بعضهم وقوع اسم الزينة على الخلقة، لأنه لا يكاد يقال في الخلقة إنها من زينتها. وإنما يقال ذلك فيها تكتسبه من كحل وخضاب وغيره، والأقرب أن الخلقة داخلية في الزينة، ويدل عليها وجهان:

(١) سورة النور، الآية ٣١.

الأول: أن الكثير من النساء ينفردن بخلقتهن عن سائر ما يعد زينة، فإذا حملناه على الخلقة وفينا العموم حقه، ولا يمنع دخول ما عدا الخلقة فيه أيضًا.

الثاني: أن قوله: {وَلْيَضْرِبْنَ خُمْرَهُنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ} يدل على أن المراد بالزينة ما يعم الخلقة وغيرها فكأنه تعالى منعهن من إظهار محاسن خلقتهم بأن أوجب سترها بالخمار، وأما الذين قالوا الزينة عبارة عما سوى الخلقة فقد حصروه في أمور ثلاثة: أحدها: الأصباغ كالكلحل والخضاب بالوشمة في حاجبيها والغمرة في خديها والحناء في كفيها وقدميها

وثانيها: الحلى كالحاتم والسوار والخلخال والدملج والقلادة والإكليل والوشاح والقرط

وثالثها: الثياب قال الله تعالى: {خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ} (1) وأراد

الثياب.

المسألة الثانية: اختلفوا في المراد من قوله: {إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا} أما الذين حملوا الزينة على الخلقة، فقال القفال معنى الآية إلا ما يظهره الإنسان في العادة الجارية، وذلك في النساء الوجه والكفان، وفي الرجل الأطراف من الوجه واليدين والرجلين، فأمرُوا بستر ما لا تؤدي الضرورة إلى كشفه ورخص لهم في كشف ما اعتيد كشفه وأدت الضرورة إلى إظهاره إذ كانت شرائع الإسلام حنيفية سهلة سمحة، ولما كان ظهور الوجه والكفين كالضروري لا جرم اتفقوا على أنها ليسا بعورة، أما القدم فليس ظهوره بضروري فلا جرم اختلفوا في أنه هل هو من العورة أم لا؟ فيه وجهان: الأصح أنه عورة كظهر القدم، وفي صوتها وجهان أصحهما أنه ليس بعورة، لأن نساء النبي صلى الله عليه وسلم كن يروين الأخبار للرجال، وأما الذين حملوا الزينة على ما عدا الخلقة فقالوا إنه سبحانه إنما ذكر الزينة لأنه لا خلاف أنه يحل النظر إليها حال ما لم تكن متصلة بأعضاء المرأة، فلما حرم الله سبحانه النظر إليها حال اتصالها بيد المرأة كان ذلك مبالغة في حرمة النظر إلى أعضاء المرأة، وعلى هذا القول يحل النظر إلى زينة وجهها من الوشمة والغمرة وزينة بدنهما من الخضاب والخواتيم وكذا الثياب، والسبب في

(1) سورة الأعراف، الآية 31.

تجوز النظر إليها أن تسترها فيه حرج لأن المرأة لا بد لها من مناولة الأشياء بيديها والحاجة إلى كشف وجهها في الشهادة والمحاكمة والنكاح).⁽¹⁾

وأما السنة: فقد روى أبو داود بسنده عن عائشة رضي الله عنها أن أسماء بنت أبي بكر دخلت على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وعليها ثياب رقاق فأعرض عنها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وقال «يا أسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض لم تصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا». ⁽²⁾

الوقف الثانية: هل الحجاب رمز ديني يثير الطائفية كما زعم أركون؟

أقول: إن الحجاب فريضة لها وظيفة معروفة وهو ستر الزينة من الظهور ومن ثم إشاعة الطهارة في المجتمع، وبه يظهر المجتمع خالياً من الرذائل، فالحجاب ليس رمزاً من الرموز بحال، لأن الرمز ما ليس له وظيفة إلا التعبير عن الانتماء الديني لصاحبه، مثل الصليب على صدر المسيحي أو المسيحية، والقلنسوة الصغيرة على رأس اليهودي، فلا وظيفة لهما إلا الإعلان عن الهوية، فالرموز لا وظيفة لها إلا الإعلان عن الهوية، أما الحجاب فله وظيفة وهدف نبيل نشده وهو إشاعة الطهارة في المجتمع. ثم كيف يكون الحجاب رمزاً وإعلاناً لهوية المسلمة والحجاب مشروع في الشرائع السابقة ففي المسيحية مثلاً نجد في رسالة الرسول بولس الأولى إلى أهل كورنثوس في الإصحاح الحادي عشر: (وكل امرأة تصلي أو تتبأ وليس على رأسها غطاء، تجلب العار على رأسها، لأن كشف الغطاء كحلق الشعر تماماً، فإذا كانت المرأة لا تغطي رأسها فليقص شعرها! ولكن ما دام من العار على المرأة أن يقص شعرها أو يحلق فلتغط رأسها ... لذا يجب على المرأة أن تضع على رأسها علامة الخضوع، من أجل

(1) تفسير الرازي، ج 23، ص 206، 207.

(2) رواه أبو داود، كتاب اللباس، باب فيما تبدي المرأة من زينتها، ج 4، ص 106، دار الكتاب العربي - بيروت.

الملائكة ... فاحكموا إذن بأنفسكم، أمن اللائق أن تصلي المرأة إلى الله وهي مكشوفة الرأس⁽¹⁾.

فهل حجاب المسلمة بعد ذلك يكون رمزاً لها يثير الطائفية؟!!!

الوقفه الثالثة: هل هناك مصلحة يعوقها حجاب المرأة؟

يقول الدكتور أحمد الريسوني: (إننا لا نجد أي مصلحة حقيقية راجحة يعوقها الحجاب ويفوتها. وأحسب أن الواقع المعيش والمشاهد في العالم كله، في العالم الإسلامي، وفي العالم الغربي، أصبح اليوم يشكل أبلغ رد على كل ما يقال عن السلبيات المدّعاة للحجاب. فلم يعد الحجاب قريناً للجهل والأمية والخنوع والتخلف، بل أصبح في حد ذاته رمزاً للتحرر والتمسك بالحقوق والمبادئ، ورمزاً للثبات والمعانة في سبيلها. وله معانٍ رمزية لم تكن له فيما سلف يوم كان شيئاً عادياً يقبله الجميع ويسلم به الجميع.

فالحجاب اليوم أصبح مصدر حرمان ومضايقة واستهزاء لكثير من المتمسكات به ولذلك صار التمسك به رمزاً للتمسك بالمبادئ والحقوق، ومقاومة الضغوط والتعسف. فالمرأة المتحجبة هي امرأة متحررة ومناضلة بمجرد تمسكها بحجابها في وجه الضغوط والمضايقات كافة.

وهذا فضلاً عن كون ذوات الحجاب يوجدن اليوم بجدارة وكفاءة في كل موقع من مواقع العلم والعمل الراقية المتقدمة، ولا يخفتين إلا من المواقع التي يُمنعن منها، أو لا تليق بكرامتهن وخلقهن.

هذا من جهة الادعاء بأن حجاب المرأة يكرس تخلفها ويعوق تقدمها ويفوت مصالحها.

(1) العهد الجديد، رسالة بولس إلى أهل كورنثوس الأولى، الإصحاح 11، ص 253، دار الثقافة بمصر-

1982م.

وأما من جهة أخرى، فإن الحجاب تظهر قيمته ومصلحته اليوم أكثر من أي وقت مضى. وبيان ذلك أن المرأة اليوم تنجرف مع تيار كاسح يكاد يخلع المرأة وقيمتها ووظيفتها في الجسد المزوّق المنمّق المعروض في كل مكان.

والمرأة على نطاق واسع - وعت أو لم تَع، قصدت أو لم تقصد - واقعة هي أيضًا في فتنة الجسد، وفي فتنة اللباس، أو بعبارة القرآن الجامعة في فتنة التبرج. وجميع المتبرجات - من حيث يدرين أو لا يدرين - هن عارضات أزياء وعارضات أجساد. وكثيرات منهن يعشن يوميًا - وكلما خرجن إلى العموم - في منافسة استعراضية لا تنتهي، في الشوارع والإدارات، وعلى الشواطئ وفي المتنزهات، وفي المدارس والجامعات، وفي المناسبات والحفلات. وكمن يصب الزيت على النار، يقوم عدد لا يحصى من الرجال بالإغراء والتشجيع، وتقوم مؤسسات تجارية وإعلامية وسياحية بتغذية هذا التوجه وتأطيره والمتاجرة به بشكل مباشر أو غير مباشر.

هكذا تدخل المرأة - الضحية الأولى لهذا المنزلق - في دوامة تنحط فيها كرامتها وقيمتها، وتنحط فيها اهتماماتها وانشغالاتها، حيث تستهلك قدرًا كبيرًا من وقتها ومن مالها ومن تفكيرها في تدبير شؤون جسدها ولباسها ومظهرها.

والحقيقة أن الذي أصبح يعوق المرأة اليوم عن رقيها وتحررها، وعن دراستها وعملها، ليس الحجاب، بل هو الانغماس في التبرج والتزين والهواجس الاستعراضية. وهذا كله لم يعد إثباته بحاجة إلى الروايات المتواترة، أو الاعترافات والشهادات الخاصة، بل أصبح واقعًا طافحًا يعرف ويشاهده من أحب ومن كره.

هذا الواقع الرديء الذي تنجرف فيه المرأة انجرافًا يخرج بها - أو يهبط بها - من التكريم إلى التجسيم، هو الذي يقف اليوم في وجهه اللباس الإسلامي، الذي يمنع المرأة من الانزلاق في المنحدر المذكور، ويمنعها من أن تصبح مفتونة أو فاتنة بجسمها وأعضائها، أو بلباسها وحليها، أو بأصباغها وعطورها، أو بمعاملاتها وعلاقاتها.

إن اللباس الساتر المتعفف، المعتدل المتواضع، أصبح اليوم ضرورة لوقف انحدار المرأة، ومساعدتها على إعلاء قيمتها وهمتها، وعلى استعادة كرامتها وتوازنها. وتلك هي المصلحة حقاً.⁽¹⁾

الوقف الرابع: أليس هجوم أركون ونصر حامد أبو زيد على الحجاب يعد انقلاباً على الحرية التي اعتنقها؟

إن الحرية في زعم أركون وأبي زيد هو رباط العلمانية المقدس، والحصن الذي لا يقتحم، أليس موقفهما من الحجاب هو انقلاب على الحرية المزعومة؟ فإذا كان كل منهما ينادي بالحرية فحجاب المرأة هو أيضاً من الحرية، فالمحجبة اختارت الحجاب بحرية، ورفض الحجاب من قبل أركون وأبي زيد هو رفض للحرية، فكان لزاماً عليهما احتراماً للحرية أن يتركا الناس أحراراً فيما يختارون، وانقلابهما هنا على المبادئ المزعومة يؤكد الصلة الوثيقة بين العلمانية والباطنية، فغرضهما إسقاط الشرائع، والانسلاخ من الدين انسلاخ الشعرة من العجين.

(1) الإجهاد، النص، الواقع المصلحة، ص 34 - 45.

المبحث الثاني

المعاملات في فكر أركون ونصر حامد أبو زيد ونقده

المطلب الأول: المعاملات في فكر محمد أركون ونصر حامد أبو زيد

أولاً: المعاملات في فكر محمد أركون

يرفض أركون أن يكون الإسلام دعوة شاملة ومنهجاً متكاملًا للحياة، فهو دين كبقية الأديان⁽¹⁾ ودعوى أنه توجد معاملات في الإسلام هو من قبيل التصورات القديمة التي ينبغي التحرر منها، فدخل ساحة العلمنة يتطلب (تحرر الباحث من كل المسلمات واليقينيات التي تلقاها منذ الطفولة، من بيته، وعائلته، أو من دينه أو مذهبه)⁽²⁾ فينبغي تفكيك مناخ التصورات القديمة التي خلفها الماضي.⁽³⁾

وما دامت الشعوب متمسكة بمعاملاتها الإسلامية فلن تجني إلا الفقر، يقول هاشم صالح في مقدمة كتاب الفكر الإسلامي قراءة علمية: (ما دام رأسها المادي لم يتطور بشكل صحيح، وما دام الفقر والجوع والحروب تهددها باستمرار).⁽⁴⁾

وعلى المسلمين اليوم أن يكونوا (مستقبلين تنويريين، يفصلون بين الذروة الدينية، والذروة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية على غرار ما حصل في أوروبا).⁽⁵⁾

ولهذا ينبغي (تحقيق الاستقلالية للذروة الدينية وعدم الخلط بينها وبين الذرى من الآن فصاعدًا، فهذا أفضل للدين والسياسة وللجميع).⁽⁶⁾

والخلاصة، أن أركون يزعم أن الإسلام لا علاقة له بالمعاملات، وأن هذه المعاملات الإسلامية ما هي إلا تصورات قديمة ينبغي أن نتركها حتى نصل إلى التقدم والتنوير.

(1) رأيهم في الإسلام، لوك باربولسكو، فيليب كاردينال، حوار صريح مع أربعة وعشرين أديبًا عربيًا، تعريب ابن منصور العبد الله، ص 151، دار الساقى الثانية 1990 م.

(2) تعليق هاشم صالح على تاريخية الفكر العربي الإسلامي، لأركون، ص 145.

(3) المصدر السابق، ص 255.

(4) الفكر الإسلامي قراءة علمية، ص 14.

(5) الحداثة في فكر محمد أركون، فارح مسرحي، ص 130.

(6) قضايا في نقد العقل الديني، أركون، ص 115.

ثانياً: المعاملات في فكر نصر حامد أبو زيد

الدين كله في زعم نصر حامد أبو زيد يخضع للتطور، والنصوص الصالحة للتطبيق في زمن النبوة لم تعد صالحة لهذا الزمان (فالدين مجموعة النصوص الثابتة تاريخياً)⁽¹⁾ وهذه النصوص مقبولة في حدود التاريخية، أما تجاوز التاريخية فهو من الفكر الديني⁽²⁾ وهو ينظر إلى قضايا الاقتصاد أو المعاملات الإسلامية من هذه الزاوية.

فينتقد الاقتصاد الإسلامي قائلاً: (يكتفي النهج التقليدي بترديد الأفكار والمفاهيم التراثية بوصفها حقائق أزلية ثابتة خالدة، ويبدو الاستناد إلى التراث بالمعنى الضيق المطروح واضحاً في استخدام اللغة القديمة، والتمسك بالمفردات التراثية للتعبير عن المفاهيم العصرية والحقائق الحديثة فتشيع في الكتابات الاقتصادية التي تتبنى مقولة "الاقتصاد الإسلامي" مفردات مثل الإعمار، والخلافة، والربا، والركاز، والزكاة، والبركة، والصدقة ... الخ).⁽³⁾ ويزعم أن هذا الخطاب (هو خطاب وعظي أخلاقي يمكن له ببساطة تمرير نظام اقتصادي استغلالي قاهر لا يحمي الفقراء).⁽⁴⁾

ويطبق نظريته هذه على بعض المسائل، فيتحدث عن الربا؛ فيزعم أن الربا أصبح قضية تاريخية، وأن النظم الآن تقوم على الفوائد البنكية التي هي من الضرورات الاقتصادية، وأن (من مظاهر تثبيت المعنى الديني الخطرة في الخطاب الديني المعاصر، استدعاء كلمة "الربا" وهي كلمة تجاوزتها اللغة في الإستعمال؛ لاختفاء الظاهرة التي تدل عليها من المعاملات الاقتصادية للدلالة على نمط من التعامل الاقتصادي، يختلف في بنيته، وفي مستوى تعقيده من النمط الذي يدخل الربا في تركيبه، ودون الدخول في محاورات فقهية عن علة التحريم

(1) النصوص الدينية بين التاريخ والواقع، نصر حامد أبو زيد، مقال في مجلة: قضايا وشهادات، كتاب دوري ثقافي العدد 2، صيف 1990م ص 384 مؤسسة عيبار، وانظر: نقد الخطاب الديني ص 197، وينبغي الإشارة إلى أن هذا المقال وضعه بعد ذلك في كتابه نقد الخطاب الديني.

(2) المصدر السابق، نفس الصفحة، وانظر نقد الخطاب الديني ص 197.

(3) قراءة التراث وتراث القراءة في كتابات أحمد صادق سعد، مقال بمجلة أدب ونقد، ص 31، العدد 87 نوفمبر 1992م.

(4) المصدر السابق، نفس المصدر.

ومناطه، نقول: إن استدعاء كلمة الربا للدلالة على ما يسمى في النظام الاقتصادي الحديث، والمعقد اسم "الأرباح" أو "الفوائد" إنما هو بمثابة الإصرار على ارتداء الجلباب في وسائل المواصلات المزدهمة ذات الإيقاع السريع، والتعرض ومن ثم لخطر الوقوع تحت عجلات السيارات في الطريق العام، وعلينا أن نلاحظ: أن الأمرين: إرتداء الجلباب، واستدعاء كلمة الربا، يتمان باسم "الصحة الإسلامية" إنه محاولة للإلباس الجديد والعصري، ثياب القديم فتستدعى "الشورى" مثلاً آخر بديلاً للديمقراطية، رغم اختلاف بنية الواقع وتطورات آليات الفعل السياسي، والأمثلة كثيرة على إصرار الخطاب الديني على استخدام اللغة القديمة وإحيائها طرداً للغة الحية المعبرة عن الواقع، وذلك لتغيب الواقع لحساب الحياة في الماضي، لقد شاع استخدام عبارات مثل "الإستكبار العالمي" و"المستضعفون في الأرض" للدلالة على علاقة الدول الكبرى بالدول الصغرى، وهي عبارات ترد العلاقة المعقدة إلى تطبيقات أخلاقية فتغيب حقيقة الصراع وتميع حدوده.

استخدام كلمة الربا للدلالة على أرباح النظم الاقتصادية الحديثة وفوائدها ليس مجرد حكم فقهي موضوعي مجرد، فلا وجود لأحكام فقهية من هذا النوع بل هو جزء من آلية من آليات الخطاب الديني لإعادة صياغة الحاضر في قوالب الماضي ... إن الخطاب الديني في سعيه لإحياء اللغة القديمة . لغة النص . التي تجاوزها تطور الواقع يتناقض مع النص ذاته، وإن بدا على السطح أنه يحاول التوافق معه، إن الخطاب الديني في مناقشته للنظم البنكية الحديثة يلجأ دائماً لآلية القياس الفقهي الذي يؤدي في الواقع إلى كل من "التحريم" أو "التحليل" ويتوقف الحكم على طبيعة "العلة" التي يكشف عنها الإجتهد لتحريم الربا ... والحقيقة أن النظم البنكية لا تتعامل بالربا، بل تمنح أرباحاً للمودعين، وتجنّي فوائد من المقترضين ولا علاقة بين النظم البنكية الحديثة وبين الربا الذي حرمه القرآن وشدد في النكير على آخذه).⁽¹⁾

(1) النصوص الدينية بين التاريخ والواقع، ص 397، 398، وانظر: نقد الخطاب الديني ص 213 - 215.

المطلب الثاني: نقد محمد أركون ونصر حامد أبو زيد في نظريتهما للمعاملات الإسلامية

أولاً: دعوى أنه لا معاملات في الإسلام

هذه الدعوى قديمة ردها بعض الناس تبعاً للمستشرقين الذين يدعون إلى التنفير من حياة المسلمين الحاضرة؛ لأنها حياة بدائية ذليلة. وأن السبب في ذلك هو تعاليم الإسلام والتمسك بها⁽¹⁾ وقد تبعهم في ذلك بعض المثقفين ثقافة أوروبية فزعموا أن الفقه الإسلامي من ابتكار الفقهاء⁽²⁾ ولا علاقة للإسلام به.

هذه الدعوى يردها الآن أركون، ويلح عليها متناسياً أن المعاملات في الإسلام دين، وقد دعا الرسل عليهم السلام إلى المعاملات على أنها دين ملزم، قال تعالى: (لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ) (3).

ولقد سجل القرآن الكريم دعوة شعيب لقومه حول المعاملات وأبان لهم أنها دين ملزم قال تعالى: ﴿وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَبْقُومَ عَبْدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهِ غَيْرُهُ وَلَا تَقْصُصُوا أَلْمِ كَيْالَ وَالْمِيزَانَ إِنِّي أَرْبُكُمْ بِخَيْرٍ وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُحِيطٍ ﴿٨٤﴾ وَيَقُومِ أَوْفُوا أَلْمِ كَيْالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٨٥﴾ بَقِيَّتُ اللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ ﴿٨٦﴾ قَالُوا يَشْعَبُ أَصْلَوْتِكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ ﴿٨٧﴾ قَالَ يَبْقُومِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى

(1) المبشرون والمستشرقون في موقفهم من الإسلام، د. محمد البهي، ص 2، الإدارة العامة للثقافة الإسلامية بالأزهر الشريف، مطبعة الأزهر، بدون.

(2) الإسلام بين جهل أبنائه وعجز علمائه، الأستاذ عبد القادر عودة، ص 58 الاتحاد الإسلامي العالمي للمنظمات الطلابية، الخامسة 1985 م.

(3) سورة الحديد، الآية 25.

بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنْتُمْكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴿٨٨﴾ (1)

وجاء الإسلام خاتم الرسالات بالمعاملات التي هي من صميمه، فتحدث عن البيع والربا، وأحل الله البيع وحرم الربا، قال تعالى: (الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٧٥﴾) (2).

وجاءت أطول آية في القرآن الكريم هي آية المداينة في سورة البقرة، وهي تتحدث عن المعاملات، فالمعاملات من الإسلام وهذا معلوم من الدين بالضرورة.

ثانياً: نقد دعوى تاريخية المعاملات الإسلامية وتطبيقها على قضية الربا

إن دعوى التاريخية عموماً باطلة لقوله تعالى: (الْيَوْمَ اكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا) (3) وقد فصلت الرد على هذه الدعوى في نقد القول بتاريخية القرآن الكريم، ونصر حامد أبو زيد يدعي هنا في قضية الربا: أنه لم يعد هناك ربا، بل هناك فوائد بنكية، واستدعاء كلمة ربا إنما هو إصرار على ارتداء الجلباب في وسائل المواصلات ذات الإيقاع السريع، ويدعي أن النظم البنكية لا تتعامل بالربا، بل تمنح أرباحاً للمودعين، وتجنبي فوائد من المقترضين، ولا علاقة بين النظم البنكية الحديثة وبين الربا الذي حرمه القرآن الكريم.

وللرد على هذه الدعاوى لابد أن أعرف بالربا، والوعيد فيه، والحكمة من تحريمه، وعمل البنوك، وهل فوائد البنوك ربا؟

(1) سورة هود، الآيات 84 - 88.

(2) سورة البقرة، الآية 275.

(3) سورة المائدة، الآية 3.

1- الربا في اللغة: الزيادة يقال: رَبَا الشيء زاد وبابه عدا والرابية ما ارتفع من الأرض وكذا الرِّبْوَةُ بضم الراء وفتحها وكسرهما والرِّبَاوَةُ أيضا بفتح الراء والرِّبْوُ النفس العالي يقال رَبَا من باب عدا إذا أخذه الربو قال الفراء في قوله تعالى: {فَأَخَذَهُمُ أَخَذَةً رَّابِيَةً} ⁽¹⁾ أي زائدة كقولك أُرْبَيْتَ إذا أخذت أكثر مما أعطيت ورَبَاهُ تَرْبِيَةً و تَرْبَاهُ أي غذاه وهذا لكل ما ينمى كالولد والزرع ونحوه. ⁽²⁾

وفي اصطلاح الفقهاء: فهو زيادة أحد البدلين المتجانسين من غير أن يقابل هذه الزيادة عوض وينقسم إلى قسمين:

الأول: ربا النسئة، وهو أن تكون الزيادة المذكورة في مقابلة "تأخير الدفع" ومثال ذلك: ما إذا اشترى إردبا من القمح في زمن الشتاء بإردب ونصف يدفعها في زمن الصيف. فإن نصف الإردب الذي زاد في الثمن لم يقابله شيء من المبيع وإنما هو في مقابل الأجل فقط ولذا سمي ربا النسئة أي التأخير.

الثاني: ربا الفضل، وهو أن تكون الزيادة المذكورة مجردة عن التأخير فلم يقابلها شيء وذلك كما إذا اشترى إردبا من القمح بإردب وكيلة من جنسه مقايضة بأن استلم كل من البائع والمشتري ماله. ⁽³⁾

والربا الشائع في هذا العصر هو ربا النسئة ويسمى ربا الأجل، وهو محرم سواء كان استهلاكياً أو إنتاجياً ⁽⁴⁾ فالإستهلاكى كدفعه للمضطر والمحتاج، والإنتاجى ما كان لتنمية المال والثروة قال تعالى: (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا).

وروى الإمام البخاري بسنده عن عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ رَأَيْتُ أَبِي اشْتَرَى حَجَّامًا فَأَمَرَ بِالْحَاجِمِ فَكُسِرَتْ قَالَ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ

(1) سورة الحاقة، الآية 10.

(2) مختار الصحاح، ص 231.

(3) الفقه على المذاهب الأربعة، الشيخ عبد الرحمن الجزيري، ج 2، ص 202، 203، دار المنار الأولى 1999 م.

(4) التكافل الاجتماعي في الإسلام، عبد الله ناصح علوان، ص 45، دار السلام، السادسة 2001 م.

ثَمَنِ الدِّمِّ وَثَمَنِ الْكَلْبِ وَكَسْبِ الْبَغِيِّ وَلَعَنَ الْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ وَآكَلَ الرَّبَا وَمُوكَلَّهُ وَلَعَنَ الْمُصَوِّرَ. (1)

وقد روي الإجماع على تحريمه، قال ابن قدامة: (والربا على ضربين ربا الفضل وربا النسئة وأجمع أهل العلم على تحريمهما). (2)

وقال أيضًا: (وكل قرض شرط فيه أن يزيده فهو حرام بغير خلاف قال ابن المنذر: أجمعوا على أن المسلف إذا شرط على المستسلف زيادة أو هدية فأسلف على ذلك إن أخذ الزيادة على ذلك ربا). (3)

2- ما جاء في الربا من الوعيد

قال تعالى: (الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) (٢٧٥) يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ) (٢٧٦) إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَءَاتَوْا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) (٢٧٧) يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) (٢٧٨) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ) (٢٧٩) وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ

(1) البخاري كتاب البيوع، باب ثمن الكلب، ج 2، ص 780.

(2) المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل، ابن قدامة المقدسي، ج 4، ص 134، دار الفكر بيروت، الأولى 1405 هـ.

(3) المصدر السابق، ج 4، ص 390.

تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ^ط إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٨١﴾ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٢٨٢﴾. (١)

لقد اشتملت هذه الآيات المباركات على ترهيب ووعيد من رجب الربا يتمثل فيما يلي:

أ- تصوير أكلة الربا بأنهم لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس سواء أكان هذا القيام في الآخرة بعد البعث أم في الدنيا حيث غدوا مجانين بالكسب المادي، فلا يشبعهم شيء، إنما هم كجهنم أبداً تقول: هل من مزيد؟

ب- الرد على تمحلهم المكشوف، حيث شبهوا الربا بالبيع، فهذا يجلب ربحاً، وذاك يجلب فائدة، وما الفرق بينهما؟ بل بلغ بهم التبجح أن جعلوا الربا أصلاً، والبيع هو الذي يلحق به (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا) ولم يقولوا: إنما الربا مثل البيع! وقد رد القرآن على ذلك بجملة حاسمة قاطعة كحد السيف حيث قال (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا) فلا تمحل إذن ولا اجتهد ادعى في مقابلة النص المحكم الجازم. والله لا يحل إلا طيباً، ولا يحرم إلا خبيثاً. فإذا حرم الربا فما ذلك إلا لخبثه وضرره المادي والمعنوي (والله يعلم وأنتم لا تعلمون).

ج- يفتح القرآن الباب على مصراعيه لمن يريد أن يتوب بعد أن جاء البلاغ من الله وإلا فالخلود في النار جزاءه وبئس المصير (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاتَّبَعَهَا فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ).

د- الوعيد الإلهي بمحق الربا في مقابلة الوعد الإلهي بإرباء الصدقات (يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِيهِ الصَّدَقَاتِ) وهذه الآية تأكيد لما جاء في القرآن المكي في سورة الروم (وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبٍّ لَّا يَرْبُوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُوا عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ) (٢).

(١) سورة البقرة، الآيات 275 - 281.

(٢) سورة الروم، الآية 39.

وكم شاهد الناس بأعينهم مصاير أهل الربا، وقد بنوا وشيدوا ثم أتى الله بنيانهم من القواعد فخر عليهم السقف من فوقهم، وأتاهم العذاب من حيث لا يشعرون. ولا زلنا نشاهد آثار هذا المحق في المجتمعات والأمم التي يسود فيها هذا البلاء وهو مصداق ما جاء في الحديث "إذا ظهر الزنى والربا في قرية فقد أحلوا بأنفسهم عذاب الله". فظهور الزنا وانتشاره دليل على فساد الحياة الاجتماعية، وظهور الربا وانتشاره دليل على فساد الحياة الاقتصادية.

هـ- ثم يقول القرآن (وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ) وفيه ذم شديد لأكلة الربا، فالله تعالى لا يحبهم، لأنهم اتصفوا بوصفين خطيرين: المبالغة في الكفر. والمبالغة في الإثم كما تفيد الصيغة (كَفَّارٍ أَثِيمٍ). ويا ويل من اجتمعت له هذه الصفات كلها: الكفر والإثم بصيغة المبالغة وعدم حب الله تبارك وتعالى. و- ثم يأمر القرآن بترك ما بقي من الربا أيًا كان حجمه أو قدره، مشيرًا إلى نفي الإيمان عمن أعرض عن هذا الأمر الإلهي (إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ).

ذ- ثم يأتي هذا الوعيد الهادر الذي لم يرد مثله في الزنى ولا في شرب الخمر ولا في غيرهما، إذ يقول سبحانه (فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ) وهي حرب شرعية، وحرب قدرية، ويا ويل من حارب الله ورسوله أو حاربه الله ورسوله! إنه الهالك لا محالة.

ن- ثم يختم القرآن هذا السياق بالتذكير بلقاء الله تعالى، والتخويف من يوم لا تجزي فيه نفس عن نفس شيئاً، ويجزى الإنسان بعمله وحده (وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ).

وجاء الوعيد في السنة المطهرة، حيث عده رسول الله من الموبقات، روى البخاري بسنده عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ». قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا

هُنَّ قَالَ «الشُّرْكُ بِاللَّهِ وَالسَّحَرُ وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَكْلُ الرِّبَا وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الزَّحْفِ وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْعَافِيَّاتِ الْمُؤْمِنَاتِ» (1).

وأخبرنا الصادق المصدوق عليه السلام أن آكل الربا ملعون، بل كل من له علاقة بعقد الربا، روى الإمام مسلم بسنده عن جابر بن عبد الله عليه السلام قال: "لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكِلَ الرِّبَا، وَمُؤْكِلَهُ وَشَاهِدِيهِ وَكَاتِبَهُ، وَقَالَ: هُمْ سَوَاءٌ" (2).

بل إن الربا إذا ظهر في قوم فقد أحلوا بأنفسهم عقاب الله تعالى، روى الإمام أحمد بسنده عن عبد الله بن مسعود عليه السلام عن النبي ﷺ قال: (لَعَنَ اللَّهُ أَكِلَ الرِّبَا وَمُؤْكِلَهُ وَشَاهِدِيهِ وَكَاتِبَهُ قَالَ وَقَالَ مَا ظَهَرَ فِي قَوْمٍ الرِّبَا وَالزِّنَا إِلَّا أَحَلُّوا بِأَنْفُسِهِمْ عِقَابَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ) (3).

3- الحكمة من تحريم الربا

قال الإمام الرازي رحمه الله تعالى: (ذكروا في سبب تحريم الربا وجوهاً: أحدها: الربا يقتضي أخذ مال الإنسان من غير عوض، لأن من يبيع الدرهم بالدرهمين نقدًا أو نسيئة فيحصل له زيادة درهم من غير عوض، ومال الإنسان متعلق حاجته وله حرمة عظيمة، قال صلى الله عليه وسلم: «حرمة مال الإنسان كحرمة دمه» (4) فوجب أن يكون أخذ ماله من غير عوض محرماً.

وثانيها: قال بعضهم: الله تعالى إنما حرم الربا من حيث إنه يمنع الناس عن الاشتغال بالمكاسب، وذلك لأن صاحب الدرهم إذا تمكن بواسطة عقد الربا من تحصيل الدرهم الزائد نقدًا كان أو نسيئة خف عليه اكتساب وجه المعيشة، فلا يكاد يتحمل مشقة الكسب والتجارة

(1) البخاري، كتاب الوصايا، باب قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا)، ج 3، ص 1017.

(2) الإمام مسلم، كتاب المساقاة، باب لعن آكل الربا، ج 5، ص 50.

(3) رواه أحمد، ج 6، ص 358.

(4) رواه الإمام أحمد بسنده عن أبي الأحوص عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (سَبَابُ الْمُسْلِمِ أَخَاهُ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ وَحُرْمَةُ مَالِهِ كَحُرْمَةِ دَمِهِ)، ج 7، ص 296.

والصناعات الشاقة، وذلك يفضي إلى انقطاع منافع الخلق، ومن المعلوم أن مصالح العالم لا تنتظم إلا بالتجارات والحرف والصناعات والعمارات.

وثالثها: قيل: السبب في تحريم عقد الربا، أنه يفضي إلى انقطاع المعروف بين الناس من القرض، لأن الربا إذا طابت النفوس بقرض الدرهم واسترجاع مثله، ولو حل الربا لكانت حاجة المحتاج تحمله على أخذ الدرهم بدرهمين، فيفضي ذلك إلى انقطاع المواساة والمعروف والإحسان.

ورابعها: هو أن الغالب أن المقرض يكون غنياً، والمستقرض يكون فقيراً، فالقول بتجوز عقد الربا تمكين للغنى من أن يأخذ من الفقير الضعيف مالاً زائداً، وذلك غير جائز برحمة الرحيم.

وخامسها: أن حرمة الربا قد ثبتت بالنص، ولا يجب أن يكون حكم جميع التكاليف معلومة للخلق، فوجب القطع بحرمة عقد الربا، وإن كنا لا نعلم الوجه فيه.⁽¹⁾

4- عمل البنوك وهل فوائد البنوك ربا؟

للبنوك صورتان في التعامل:

الصورة الأولى: يدعو البنك أن تودع مالك عنده مقابل ربح سنوي، طوعية منه.

والصورة الثانية: هي عمل البنك في مال المودع، ويصورها الدكتور حسين مؤنس قائلاً: (إننا نعيش في عصر نشاط اقتصادي ضخم يستلزم إقامة مشروعات صناعية وزراعية أو مالية كبرى ولا مفر من القيام بهذه المشروعات وإلا تأخر الوطن وصار فريسة لغيره.

والمشروعات اليوم تتطلب عشرات الألوف بل مئاتها حتى الملايين، وليس في الدنيا صاحب مشروع يملك كل المال اللازم لمشروعه، وما لا بد منه من نمو وتوسع، ولهذا فلا بد من اقتراض المال، وهنا تكون ضرورة اللجوء للبنوك، وهنا يتغير وجه البنك ومن يعامله فيه، فالوجه الباسم الذي تلقى منك وديعتك وشكرك وأوصلك إلى الباب في أدب بالغ يتحول إلى وجه عابس قاس، يطالب المقرض بنسبة ربح لا تقل عن ستة عشر في المائة، وهي

(1) تفسير الرازي، ج 7، ص 94، 95.

أرباح مركبة، أي أن الربح يضاف إلى رأس المبلغ المقرض ويصبح ديناً، وما دام قد أصبح ديناً فهو يربح أيضاً بنفس النسبة، والشهور تتوالى والسنوات تتسارع، والذي اقترض ألفاً يجد أن دينه أصبح ألفين ثم ثلاثة آلاف ثم أربعة وهكذا.

وإذا اقتدر المقرض على السداد سارت الأمور في طريقها، وإن كان في الواقع وعليه أن يدفع أضعاف ما أخذ.

أما إذا توقف عن السداد لأي سبب فهنا يهبط سيف الجلال، والمدين وكل ما يملك يحالان إلى رجال الحجز، ويبيع للمدين كل ما ملكت يده.⁽¹⁾

وقد انقسمت البنوك إلى: بنوك عامة وخاصة، فالعامة: هي التي تتعامل بالفائدة الربوية فيتعامل البنك مع الأفراد في حالتي الأخذ والإعطاء للمال بفائدة مشروطة، وبنسبة في المائة معلومة ثابتة، ونظير إقراض المال للأفراد، أو استقراضه منهم.

والخاصة وهي:

أ- **بنك التسليف:** وهو خاص بقرض المزارعين المال مع فائدة معلومة ثابتة، وكذلك إذا أخذ سماً أو بذراً، أو آلات حرث بثمان مؤجل؛ فإنه يضاف على ثمنها مقدار الفائدة نظير التأجيل في الدفع.

ب- **البنك الصناعي:** وهو خاص بقرض أصحاب المصانع أو لمن يريد إنشاء مصنع، فيعطيه البنك قرضاً من المال ويأخذه منهم مقسطاً على زمن طويل نظير فائدة مشروطة في العقد، وبنسبة معلومة ثابتة كخمس في المائة مثلاً.

ج- **البنك العقاري:** وهو الخاص بقرض أصحاب الأراضي الذين يريدون إنشاء عمارة عليها، أو من له عقار ويريد إتمامه؛ فهؤلاء يعطيهم البنك العقاري قرضاً طويلة الأجل، نظير فائدة مشروطة في عقد القرض تسدد مع أصل القرض.⁽²⁾

(1) الربا وخراب الدنيا، د. حسين مؤنس، ص 8، 9، الزهراء للإعلام العربي، الثانية 1986 م.

(2) موقف الشريعة من البنوك وصندوق التوفير وشهادات الإستثمار، د. رمضان حافظ عبد الرحمن، ص 29، دار السلام، الأولى 2005 م.

وقد انعقد الإجماع على أن هذه الفائدة في حالتي الأخذ والإعطاء من البنك هي عين الربا؛ فقد انعقد إجماع المجامع والهيئات والمؤتمرات الفقهية والاقتصادية الإسلامية على حرمة فوائد البنوك، وأنها هي الربا الحرام الذي لا شك فيه، وذلك منذ سنة 1965م إلى اليوم.

وحسبنا إجماع المجامع العلمية العالمية الثلاث "مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف بالقاهرة"، "والمجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة"، "ومجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة".⁽¹⁾

فقد قرر مجمع البحوث الإسلامية في مؤتمره الثاني عام 1965م بالإجماع على:

1- الفائدة على أنواع القروض كلها ربا محرم، لا فرق في ذلك بين ما يسمى بالقرض الاستهلاكي، وما يسمى بالقرض الإنتاجي لأن نصوص الكتاب والسنة في مجموعها قاطعة في تحريم النوعين.

2- كثير الربا وقليله حرام، كما يشير إلى ذلك الفهم الصحيح في قوله تعالى (يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) .⁽²⁾

3- الإقراض بالربا محرم لا تبيحه حاجة ولا ضرورة، والاقتراض بالربا محرم كذلك، ولا يرتفع إثمه إلا إذا دعت إليه الضرورة.. وكل امرئ متروك لدينه في تقدير ضرورته.

4- أعمال البنوك من الحسابات الجارية وصرف الشيكات وخطابات الاعتماد والكمبيالات الداخلية التي يقوم عليها العمل بين التجار والبنوك في الداخل: كل هذا من المعاملات المصرفية الجائزة، وما يؤخذ في نظير هذه الأعمال ليس من الربا.

5- الحسابات ذات الأجل، وفتح الاعتماد، بفائدة، وسائر أنواع الإقراض نظير فائدة كلها من المعاملات الربوية وهي محرمة.⁽³⁾

(1) فوائد البنوك هي الربا الحرام، ص 79، 80.

(2) سورة آل عمران، الآية 130.

(3) المصدر السابق، ص 138.

وجاء قرار مجمع منظمة المؤتمر الإسلامي على النحو التالي:

أولاً: أن كل زيادة (أو فائدة) على الدين الذي حل أجله وعجز المدين عن الوفاء به مقابل تأجيله، وكذلك الزيادة (أو الفائدة) على القرض منذ بداية العقد: هاتان الصورتان ربا محرم شرعاً.

ثانياً: أن البديل الذي يضمن السيولة المالية والمساعدة على النشاط الاقتصادي حسب الصورة التي يرتضيها الإسلام - هي التعامل وفقاً للأحكام الشرعية - ولا سيما ما صدر عن هيئات الفتوى المعنية بالنظر في جميع أحوال التعامل التي تمارسها المصارف الإسلامية في الواقع العملي.

ثالثاً: قرّر المجمع التأكيد على دعوة الحكومات الإسلامية إلى تشجيع المصارف الإسلامية القائمة، والتمكين لإقامتها في كل بلد إسلامي لتغطي حاجة المسلمين كيلا يعيش المسلم في تناقض بين واقعه ومقتضيات عقيدته.

وجاء قرار مجمع رابطة العالم الإسلامي على النحو التالي:

أثبتت البحوث الاقتصادية الحديثة أن الربا خطر على اقتصاد العالم وسياسته، وأخلاقياته وسلامته، وأنه وراء كثير من الأزمات التي يعانيها العالم. وأن لا نجاة من ذلك إلا باستئصال هذا الداء الخبيث الذي هو الربا من جسم العالم، وهو ما سبق به الإسلام منذ أربعة عشر قرناً.

ومن نعمة الله تعالى أن المسلمين بدأوا يستعيدون ثقتهم بأنفسهم ووعيتهم لهويتهم، نتيجة وعيهم لدينهم، فتراجعت الأفكار التي كانت تمثل مرحلة الهزيمة النفسية أمام الحضارة الغربية، ونظامها الرأسمالي، والتي وجدت لها يوماً من ضعف الأنفس من يريد أن يقصر النصوص الصريحة الثابتة قسراً لتحليل ما حرم الله ورسوله. وقد رأينا المؤتمرات والندوات الاقتصادية التي عقدت في أكثر من بلد إسلامي، وخارج العالم الإسلامي أيضاً، تقرر بالإجماع حرمة الفوائد الربوية، وثبتت للناس إمكان قيام بدائل شرعية عن البنوك والمؤسسات القائمة على الربا.

ثم كانت الخطوة العملية المباركة، وهي إقامة مصارف إسلامية خالية من الربا والمعاملات المحظورة شرعاً، بدأت صغيرة ثم سرعان ما كبرت، قليلة ثم سرعان ما تكاثرت حتى بلغ عددها الآن في البلاد الإسلامية وخارجها أكثر من تسعين مصرفاً. وبهذا كذبت دعوى العلمانيين وضحايا الغزو الثقافي الذين زعموا يوماً أن تطبيق الشريعة في المجال الاقتصادي مستحيل، لأنه لا اقتصاد بغير بنوك، ولا بنوك بغير فوائد. وقد وفق الله بعض البلاد الإسلامية مثل باكستان لتحويل بنوكها الوطنية إلى بنوك إسلامية لا تتعامل بالربا أخذاً ولا عطاءً، كما طلبت من البنوك الأجنبية أن تغير نظامها بما يتفق مع اتجاه الدولة، وإلا فلا مكان لها. وهي سنة حسنة لها أجراها وأجر من عمل بها إن شاء الله.

ومن هنا يقرّر المجلس ما يلي:

أولاً: يجب على المسلمين كافة أن ينتهوا عما نهى الله تعالى عنه من التعامل بالربا، أخذاً أو عطاءً، والمعاونة عليه بأي صورة من الصور، حتى لا يحل بهم عذاب الله، ولا يأذنوا بحرب من الله ورسوله.

ثانياً: ينظر المجلس بعين الارتياح والرضا إلى قيام المصارف الإسلامية، التي هي البديل الشرعي للمصارف الربوية ويعنى بالمصارف الإسلامية كل مصرف ينص نظامه الأساسي على وجوب الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية الغراء في جميع معاملاته ويلزم إدارته بوجوب وجود رقابة شرعية ملزمة. ويدعو المجلس المسلمين في كل مكان إلى مساندة هذه المصارف وشد أزرها، وعدم الاستماع إلى الإشاعات المغرضة التي تحاول التشويش عليها، وتشويه صورتها بغير حق.

ويرى المجلس ضرورة التوسع في إنشاء هذه المصارف في كل أقطار الإسلام، وحيثما وجد للمسلمين تجمع خارج أقطاره، حتى تتكون من هذه المصارف شبكة قوية تهيم لاقتصاد إسلامي متكامل.

ثالثًا: يحرم على كل مسلم يتيسر له التعامل مع مصرف إسلامي أن يتعامل مع المصارف الربوية في الداخل أو الخارج، إذ لا عذر له في التعامل معها بعد وجود البديل الإسلامي. ويجب عليه أن يستعاض عن الخبيث بالطيب، ويستغني بالحلال عن الحرام.

رابعًا: يدعو المجلس المسؤولين في البلاد الإسلامية والقائمين على المصارف الربوية فيها إلى المبادرة الجادة لتطهيرها من رجس الربا، استجابة لنداء ربهم في قوله سبحانه (وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ) وبذلك يسهمون في تحرير مجتمعاتهم من آثار الاستعمار القانونية والاقتصادية.

خامسًا: كل مال جاء عن طريق الفوائد الربوية هو مال حرام شرعًا، لا يجوز أن يتنفع به المسلم - مودع المال - لنفسه أو لأحد ممن يعوله في أي شأن من شؤونه. ويجب أن يصرف في المصالح العامة للمسلمين، من مدارس ومستشفيات وغيرها. وليس هذا من باب الصدقة وإنما هو من باب التطهر من الحرام.

ولا يجوز بحال ترك هذه الفوائد للبنوك الربوية، للتقوي بها، ويزداد الإثم في ذلك بالنسبة للبنوك في الخارج، فإنه في العادة تصرفها إلى المؤسسات التنصيرية واليهودية، وهذا تغدو أموال المسلمين أسلحة لحرب المسلمين وإضلال أبنائهم عن عقيدتهم. علمًا بأنه لا يجوز أن يستمر في التعامل مع هذه البنوك الربوية بفائدة أو بغير فائدة.⁽¹⁾

هذا الإجماع من علماء الأمة يدل على أن فوائد البنوك هي الربا المحرم، فلا عبرة بكلام نصر حامد أبو زيد فهو ممن يرمي الكلام على عواهنه وليس عالمًا في الشريعة ولا في الاقتصاد حتى يزعم أن البنوك لا تتعامل بالربا، وأنه لم يعد هناك ربا، وما دفعه إلى ذلك هو انبهاره بأوروبا التي تزعم أن الربا هو أحد مقومات الاقتصاد.

(1) فوائد البنوك هي الربا الحرام، ص 146 - 150.

المبحث الثالث

الجهاد في فكر أركون ونصر حامد أبو زيد ونقده

المطلب الأول: الجهاد في فكر أركون ونصر حامد أبو زيد

أولاً: الجهاد في فكر أركون

يرى أركون أن مسألة الجهاد في الإسلام من أهم المسائل اللامفكر فيها فيقول: (إن المواجهة بين العقائد الكلاسيكية حول الجهاد بين المعطيات الحديثة، حول حق الحرب هي متروكاً عملياً في مجال ما سميت اللامفكر فيه في الفكر الإسلامي المعاصر).⁽¹⁾ وهو يدرسها لغرض معين هو (الخروج من نطق حرب لا متكافئة جذرياً بين مجتمعات خاضعة لعمليات تراجع تاريخي وتختلف، ومجتمعات تملي خياراتها الفلسفية والسياسية على المسار المستقبلي للوجود البشري).⁽²⁾

ويفسر أركون الجهاد من خلال قوله تعالى: (فَإِذَا أُنْسِلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَحْصُرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ).⁽³⁾

يقول أركون: (عندما نقرأ هذه الآية نفهم فوراً سبب الحماسة المغالية والمتهورة للمؤمنين الحرفيين، الذين يعتنقونها أو يرفعون لوائها من دون أي تفكير، كما ونفهم سر الإنزعاج الذي تسببه لأولئك المسلمين الليبراليين الذين يعتنقون المفاهيم الحديثة لحقوق الإنسان والحرية الدينية والتسامح، وحرية الفكر والتفحص النقدي، فإما أنهم يطبقونها بحرفيتها أو على حرفيتها في كل زمان ومكان من أجل تعزيز فكرة الجهاد بصفته الجهد المبذول من أجل الحرب العادلة والمطهرة، وهي حرب تشن من أجل حلول عهد الحقيقة الموحى بها واتساعها

(1) من منهاتن إلى بغداد ما وراء الخير والشر، محمد أركون وجوزيف مايلا، ص 65، ترجمة عقيل الشيخ محمد، دار الساقى، الأولى 2008 م.

(2) المصدر السابق، ص 6.

(3) سورة التوبة، الآية 5.

وانتشارها، أي الحقيقة الأبدية الخالدة المقدسة، وأي أنهم يحاولون التحايل عليها أو التخفيف منها وجعلها نسبية عن طريق الاستشهاد بآيات أخرى مسالمة وتحييدًا للكلام التبجيلي عن حقوق الإنسان في القرآن).⁽¹⁾

ويرى أن الحق ليس مع هؤلاء وأولئك إنما (هؤلاء وأولئك) يستقنون على القرآن اهتمامات، ومشاكل وأفكارًا وأهواء سياسية خاصة بالتاريخ المعاصر، لا بالتاريخ القديم، وهم بذلك ينكرون تاريخية القرآن بالقدر الذي ينكرون فيه تاريخية الفترة الحالية، أي فترتنا وعصرنا، وهكذا يشوهون في نفس الحركة من القراءة والممارسة التاريخية كل الشروط الحقيقية أو الواقعية المحسوسة التي تؤمن اندماج الحقيقة المعاشة المختلفة عن الحقيقة المتخيلة في أزمنة وأنظمة فكرية متغيرة).⁽²⁾

إذن هي مرحلة تاريخية، والجهد مختص بزمان النبي ﷺ فقط، وبهذا الفهم يمكن (أن يززع جذريًا جميع خطابات الشرعة التي ترددها بكل عنجهية الجهل، أطراف الصراع في الحرب).⁽³⁾

وإذا كنا لا نريد أن نفهم هذه المسألة بهذا الفهم، فإننا لن نحصد إلا وقوع ضحايا وأبرياء، يقول أركون: (إننا إذا ما واصلنا شرعة حروبنا غير المتكافئة بواسطة القيم الكاذبة المنشطة بحكايات نرميها بعد استعمالها، فإننا سنمضي وقتنا في تعداد بلا نهاية للضربات التي نوجهها، وللضربات التي نلتقها وللضحايا الأبرياء ولأعمال التدمير).⁽⁴⁾

(1) القرآن من التفسير الموروث، ص 56.

(2) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(3) من منهاتن إلى بغداد، ص 86.

(4) المصدر السابق، ص 110.

ثانيًا: الجهاد في فكر نصر حامد أبو زيد

يدرس نصر حامد أبو زيد تشريع الجهاد من خلال العلاقة مع الغرب، فالغرب هو الذي فرض منطق العداء على المسلمين (ولا شك أن الموقف من الغرب السياسي الذي تحكمه علاقات المصالح التي هي امتداد لمرحلة الأطماع الاستعمارية في سياق جديد، هو سياق السوق العالمية الموحدة، كما تحكمه استمرار عمليات الاعتداء على السيادة الوطنية والتي بلغت ذروتها في ذرع الكيان الصهيوني في أرض فلسطين، ومحاولات تفريغها من أصحابها الأصليين، وما يزال مسلسل الاعتداءات مستمرًا ضد شعب العراق وأطفاله، الأمر الذي يؤكد أن عداءنا لذلك الغرب السياسي، ليس أمرًا نختاره أو نرفضه، بل هو أضعف الإيمان في سلوكنا الوطني، ومن مهام المثقف الوطني ألا يكتفي بإدانة هذا الغرب السياسي بكل الوسائل والأدوات المتاحة لديه، ومن خلال كل المنابر الفكرية والثقافية والإعلامية، شرقية وغربية، بل عليه أن يعلن وبكل وضوح كذلك إدانته لأنظمة الحكم العربية، التي تتحمل نفس الدرجة من المسؤولية عن هذا الوضع المتردي، ليس من الحكمة أن نعلق الجرس في رقبة الغرب السياسي، مبرئين من المسؤولية حكامنا الذين يقهرون الشعوب، فيغلقون أبواب التصدي الشعبي للعدوان ومقاومته إغلاقًا تامًا).⁽¹⁾

وبالطبع هو لا يقصد بالإدانة والمقاومة، الجهاد لأنه يقول: (بعد هذا التوضيح وتحرير المفاهيم والمصطلحات، لا أظنني بحاجة إلى تأكيد أن موقفنا من الحضارة الحديثة يجب أن يكون موقف التفاعل النقدي الخلاق).⁽²⁾

ويفسر آيات الجهاد تفسيرًا آخر يخرجها من دلالاتها يقول: (فلنختلف، ولنتحاور، ولنترك حتى للجنون مساحة للتعبير عن نفسه، فمن تعبيرات الجنون أحيانا تولد العبقرية، ولكن علينا أن نتفق على كيفية ممارسة الاختلاف، الذي هو في التحليل الأخير "دَفْعُ اللَّهِ

(1) الخطاب والتأويل، نصر أبو زيد، ص 238، 239.

(2) المصدر السابق، نفس الصفحة.

الْإِنْسَانُ بِعَظْمِهِمْ بَعْضٌ " والذي لولاه "لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ" (1) و "هَدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيْعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذَكِّرُ فِيهَا أَسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا" (2). (3)

ويرى أن الحل الوحيد للخروج من هذا المأزق هو السلام العالمي يقول أبو زيد: (ما يحدث في إسرائيل وعدوانها الإرهابي ضدنا وهو الإرهاب الموازي للعدوان الأمريكي الإرهابي ضد العالم بأسره. اليوتوبيا تتحول إلى جحيم في ظل القوة الواحدة. من هنا يصبح الإرهاب الديني ظاهرة كوكبية، ليتأكد لنا أن العالم صار وحدة واحدة تسعى نحو الانتحار. إن خطاباً جديداً أصبح أمراً ملجأً، إنه لم يعد اختياراً؛ فالقضية "نكون أولاً نكون". من هنا يجب أن نتبنى تجديد الخطاب الديني، ونأخذه مأخذ الجد، لا لتحسين صورتنا في عيون العالم وهو أمر مطلوب ومرغوب فيه بلا شك، وإنما وهو الأهم لكي نعود إلى سياق ما قبل "الدوجما" (4) في شروط حياتنا المعاصرة، لعلنا نساهم في خلق صورة العالم الجديد الذي يتمناه كل العقلاء في هذا العالم). (5)

(1) سورة البقرة، الآية 251.

(2) سورة الحج، الآية 40.

(3) الخطاب والتأويل، ص 248.

(4) الدوجماطيقية: هي توهم امتلاك الحقيقة المطلقة.

(5) الإسلام والهجمة الأمريكية، نصر حامد أبو زيد، حوار أجرته معه أمل زكي، بتاريخ: 17 / 1 /

2007م، منشور على موقع (قاسيون) على الشبكة العالمية الإنترنت وعنوان الموقع هو:

www.kassioun.org

المطلب الثاني: نقد أركون ونصر حامد أبو زيد في نظريتهما للجهاد

سلك أركون ونصر حامد أبو زيد طريقين مختلفين لإبطال شريعة الجهاد؛ فيرى أركون أن كلاً من الإسلاميين والليبراليين ليس على حق، فتحمس الإسلاميين للجهاد لا مبرر له، وكذلك تخفيف الليبراليين من الحماسة المتولدة من حديث القرآن الكريم والسنة المطهرة عن الجهاد، بالحديث عن حقوق الإنسان والدعوة إلى السلام أيضاً لا مبرر له، فكلاهما يطوع القرآن تبعاً لأهواء سياسية خاصة، والذي يراه أركون هو أن الجهاد تشريع زمني يخضع لمبدأ التاريخية الذي أعلنه، فقد كان هناك جهاد في زمن رسول الله ﷺ، ولم يعد هناك داع للجهاد في عصرنا هذا، فلا يوجد شريعة تسمى الجهاد أصلاً.

بينما يسلك نصر حامد أبو زيد طريقاً آخر؛ هو أننا في عدائنا للغرب، قد فرض علينا هذا العداء، ولم يسع المسلمون إليه ولم نطلبه، ويرى أنه يجب علينا أن ندين الغرب بكل الوسائل إلا وسيلة واحدة هي الجهاد في سبيل الله، فالحل في زعمه هو السلام العالمي، ولذلك يجب تجديد الخطاب الديني لتحقيق هذا السلام. فالمسلكان مختلفان والنتيجة واحدة؛ وهي إبطال شريعة الجهاد.

وفي هذا المطلب سأحدث بعون الله تعالى عن ثلاث نقاط:

الأولى: موقف الأمم من العدوان.

الثانية: نظرة الإسلام للجهاد.

الثالثة: الحرب الفاضلة أو حرب النبوة.

1- موقف الأمم من العدوان

الحرب سنة من سنن الاجتماع البشري ولذلك يقول ابن خلدون: (اعلم أن الحروب وأنواع المقاتلة لم تزل واقعة في الخليقة منذ برأها الله. وأصلها إرادة انتقام بعض البشر من بعض، ويتعصب لكل منها أهل عصبية).

فإذا تذامروا لذلك وتوافقت الطائفتان إحداها تطلب الانتقام والأخرى تدافع، كانت الحرب وهو أمر طبيعي في البشر لا تخلو عنه أمة ولا جيل).⁽¹⁾

فمنذ هبط آدم على سطح الأرض وتوالد نسله من بعده، والنزاع مستمر بين بنيه، وكأنه قانون الحياة الذي لا مناص من الإعراف به، والإذعان لحكمه، وقد نطق القرآن بهذه الحقيقة المقررة الثابتة في فقال في محكمه عندما نزل إبليس وآدم إلى الأرض: (أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتْنَعٌ إِلَىٰ حِينٍ) (٢١)، وكان نزول إبليس إلى الأرض متسلحًا بسلاح الغواية متوعدًا به، إذ يقول متحدثًا: (قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَا أُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ) (٢٢) إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ (٢٣)، سبب في وجود نزاع مستمر بين الشر والخير، وصارت في ابن الأرض نزعة إلى سفك الدماء بهذه الغواية المستمرة الدائمة، وقد توقع ذلك ملائكة الله تعالى عندما تقررت الخلافة لابن الأرض في هذه الأرض، فقالوا ضارعين إلى ربهم: (قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ) (٢٤).⁽⁴⁾ قدر الله في علمه المكنون أن تكون الخلافة في الأرض لمن انطبع في قلبه حب الغلب الذي يؤدي إلى سفك الدماء، وإن حب الغلب إذا سيطر أدى لا محالة إلى القتل والقتال، ولو كان الغلب في سباق ديني وقربان قدسي ألم يأتك: (نَبَأَ ابْنَىٰ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ) (٢٥) لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لَأَقْتُلَنَّكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ (٢٦) إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمَكَ

(1) مقدمة ابن خلدون، العلامة عبد الرحمن بن خلدون، ص 295، المكتبة التوفيقية (بدون).

(2) سورة البقرة، الآية 36.

(3) سورة ص، الآيتان 82، 83.

(4) سورة البقرة، الآية 30.

فَتَكُونُ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ ۚ وَذَٰلِكَ جَزَاؤُ الظَّالِمِينَ ﴿٣٦﴾ فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ ۖ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٣٧﴾ (١)

هذه المغالبة بين الخير والشر، توجب بلا ريب أن يقع القتل بين الأحاد، والقتال بين الجماعات، والحروب بين الدول، وتلك هي الفطرة، فإذا كان الشر يعتدي؛ فلا بد للحق أن يرد وإن كان الظلم يستحكم؛ فلا بد للعدل من أن يدفع ويحكم؛ سنة الله في خلقه: (وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا) (٢) (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمُ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ) (٣).

وإن الفضيلة لا بد أن تكون لها شوكة تمنع طغيان الرذيلة؛ ولذلك أباحت الأديان السماوية القتال دفاعاً عن النفس، وعن الفضيلة، وعن الرسالة الإلهية، وقد جاء في القرآن الكريم: (أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقْتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا ۖ وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ) (٤) الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمُ بِبَعْضٍ هُدَّتْ صَوَامِعُ وَبِيعُ وَصَلَوَاتُ وَمَسْجِدُ يُذَكَّرُ فِيهَا اِسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ) (٥) الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّهُمُ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ) (٦). (٤)، (٥)

(١) سورة المائدة، الآيات ٣٠-٣٧.

(٢) سورة الأحزاب، الآية ٦٢.

(٣) سورة البقرة، الآية ٢٥١.

(٤) سورة الحج، الآيات ٣٩-٤١.

(٥) نظرية الحرب في الإسلام، الإمام محمد أبو زهرة، ص ١٣-١٦، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية،

سلسلة دراسات إسلامية، العدد ١٦٠، الثانية ٢٠٠٨ م.

ولذلك قال فقهاؤنا: إن الحرب في ذاتها قبيحة لما فيها من قتل النفوس والتخريب والتدمير، لكن الجهاد في سبيل الله حسن لغيره، وهو إعلاء كلمة الله وحماية الدين الحق ومنع الفتنة.⁽¹⁾

قال تعالى: (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) (2)

ومن الجيد أن يعترف نصر حامد أبو زيد أن الأمة الإسلامية معتدى عليها في الوقت الحالي، لكن ليس من العدل، ولا من العقل، أن ترد الأمة الإسلامية بالشجب والإنكار، ولا تحمل السلاح لمقاومة المعتدي، إن ما يقوله أركون ونصر حامد أبو زيد من نزع سلاح الأمة وإبطال شريعة الجهاد، هو مناف للفطرة الإنسانية، بل الحيوانية، وهي الدفاع أو حق المقاومة، كيف وقد عرفت الأمم المقاومة عبر التاريخ ولم ينكرها أحد، بل هي إحدى الحقوق التي اعترفت بها المحافل الدولية في العصر الحديث.

2- نظرة الإسلام للجهاد

إن الجهاد فريضة ماضية إلى يوم القيامة، ولا تخضع للتاريخية التي يتشدد بها أركون ومن تبعه، وذلك بنص حديث رسول الله ﷺ الذي رواه أبو داود بسنده عن أنس بن مالك قال قال رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-: «ثَلَاثَةٌ مِنْ أَصْلِ الْإِيمَانِ: الْكَفُّ عَمَّنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَلَا تُكْفَرُهُ بِذَنْبٍ وَلَا تُخْرِجُهُ مِنَ الْإِسْلَامِ بِعَمَلٍ وَالْجِهَادُ مَا ضُ مُنْذُ بَعَثَنِي اللَّهُ إِلَى أَنْ يُقَاتَلَ آخِرُ أُمَّتِي الدَّجَالُ لَا يُبْطِلُهُ جَوْرُ جَائِرٍ وَلَا عَدْلُ عَادِلٍ وَالْإِيمَانُ بِالْأَقْدَارِ».⁽³⁾

وقد شرع الجهاد لأهداف وغايات سامية، وليس عطشاً لسفك الدماء، أذكر من هذه الأهداف والغايات والحكم ما يلي:

(1) آثار الحرب في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة، د. وهبة الزحيلي ص 59، دار الفكر بدمشق، الثالثة 1998 م.

(2) سورة البقرة، الآية 216.

(3) أبو داود، كتاب الجهاد، باب في الغزو مع أئمة الجور، ج 2، ص 324.

أ- رد عدوان المعتدي

الأصل في العلاقة بين المسلمين وغيرهم هي السلم حتى يقع اعتداء، فإن وقع الاعتداء فإن الحرب تكون أمرًا لا بد منه، ردًا للشئ بمثله، ولتحمي الفضيلة نفسها من الرذيلة، وأن ذلك الأصل ثابت بالنصوص القرآنية، وثابت بالوقائع التاريخية في عصر النبي ﷺ؛ ففي القرآن الكريم قال تعالى: (يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَدْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ) (٢٠٨). (1) وقال تعالى: (وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) (٢١). (2)

وقال تعالى: (وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا). (3)

فهذه النصوص قاطعة بأن الأصل في علاقات الإسلام الدولية هو السلم حتى يكون الاعتداء، فالذين آمنوا بمقتضى النص الأول: يدعون إلى الدخول في السلم بكل ضروبه وأشكاله، ولا شك أنه هو الأصل في الحرب ما دعوا إلى هذا الأمر السامي.

والنص الثاني: يدعو إلى الميل إلى السلم والدخول فيه إن مالوا إليه، ولو كان القتال للكفر ما كان السلم إلا بعد الإيذان، ولكنه دعا إلى الجنوح إلى السلم إن مالوا إليه ولو لم يكن إيذان.

والنص الثالث: ينهى عن القتال إذا ألقى العدو إلى المسلمين السلام.

هذا وإن الوقائع التاريخية في عصر النبي ﷺ تؤكد أن القتال كان في الإسلام دفاعًا، وأن العلاقة بين المسلمين وغيرهم علاقة سلم، وذلك يتبين من أن النبي ﷺ لم يرفع سيفًا على مخالفه، حتى كان منهم اعتداء بالفعل أو تربص بالاعتداء. (4)

(1) سورة البقرة، الآية 208.

(2) سورة الأنفال، الآية 61.

(3) سورة النساء، الآية 94.

(4) نظرية الحرب في الإسلام، الإمام محمد أبو زهرة، ص 37، 38.

قال تعالى: (أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقْتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا^١ وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ^٢) الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفُتَّ هَذِهِ الْأَرْضُ كُلُّهَا فَرَكًا وَفَلَا لِقَايَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَلَا يُنصَرُونَ إِلَّا لِمَنْ يَشَاءُ اللَّهُ الْعَظِيمُ^٣ وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ^٤ الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عِاقِبَةُ الْأُمُورِ^٥). (1)

فلا يسع الإسلام من جانبه مهما كانت ميوله سلمية (فَأَصْفَحَ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَامٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ^٦) (2) أن يستمر في منع القائمين به عن الدفاع عن أنفسهم، هذا ولم يغفل الإسلام حتى في هذا الموطن، موطن الدفاع عن النفس والدين أن ينصح لأتباعه بعدم العدوان، لأن الموضوع حماية حق لا موضوع انتقام، ولا شفاء حزازات الصدور. (3)

ب- تأمين الدعوة

دعوة الإسلام دعوة عالمية فلا تختص بمصر من الأمصار ولا بصقع من الأصقاع ولا بناحية دون أخرى فهو للناس أجمعين قال تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا^٧) (4) وهذه الدعوة العالمية لها معارضون وقفوا في وجهها بالسيف، فكان لابد من السيف لتأمين الدعوة ولضمان وصولها للناس يقول الدكتور محمد عمارة: (تعرضت الشريعة الإسلامية وأمتها لافتراءات من كثير من غير المسلمين الذين كتبوا عن الجهاد، وكانت أبرز الافتراءات تلك التي زعم أصحابها أن انتشار الإسلام قد تم بالسيف، سيف الجهاد الإسلامي وبعبارة المستشرق ماكدونالد: "إن نشر الإسلام بالسيف فرض كفاية على المسلمين كافة" وسبب هذه الفرية. إذا افترضنا حسن النية. هو الخلط بين استخدام سيف

(1) سورة الحج، الآيات 39-41.

(2) سورة الزخرف، الآية 89.

(3) السيرة المحمدية تحت ضوء العلم والفلسفة، الأستاذ محمد فريد وجدي، ص 163، الدار المصرية

البنانية، الأولى 1993 م.

(4) سورة سبأ، الآية 28.

القتال في إقامة الدولة وبين استخدام سيف الجهاد لنشر وإقامة الدين فالمسلمون . وهذه حقيقة تاريخية . قد فتحوا بالعنوة أو بالصلح بعض البلاد، وأدخلوها في إطار الدولة الإسلامية، وكانوا بذلك يحرون أوطاناً شرقية من موجة الغزوة الغربية في صورتها وطورها البيزنطي، فالسيف قد استخدم في إقامة الدولة لكن هل استخدم في نشر الدين؟

هنا ترد الحقيقة الفكرية التي تميز بها الإسلام؛ حقيقة تحريره للضمير ليؤمن أو ليكفر بالحرية والاختيار (أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ).⁽¹⁾

(لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ).⁽²⁾
(وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ).⁽³⁾

(فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ) لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ⁽⁴⁾.

وهذه الحقيقة الفكرية الإسلامية، قد تأسست على حقيقة طبيعية نبعت من مفهوم ومعنى "الإيمان" في الإسلام.

فالإيمان: تصديق قلبي يبلغ مرتبة اليقين، ومن ثم فإنه يستحيل تحصيل وامتلاك اليقين القلبى بالإكراه، إن الإكراه قد يثمر نفاقاً "شكلاً للإيمان" لكنه لا يثمر اليقين القلبى الخالص لوجه الله، والذي هو حقيقة "الإيمان" في عرف الإسلام، وبعبارة الإمام محمد عبده "فالقهر لا يحدث إيماناً والإكراه لا أثر له في الدين".

وهذه الحقيقة الفكرية الإسلامية، لم تكن مجرد "موقف نظري" غايره واقع المسلمين، بل لقد وضعت وسادت في الممارسة والتطبيق، ليس فقط بدليل بقاء الكتابيين على أديانهم وشرائعهم في دولة الإسلام؛ وهو أمر انفردت به دولة الإسلام دون دول الديانات الأخرى؛

(1) سورة النحل، الآية 125.

(2) سورة البقرة، الآية 256.

(3) سورة يونس، الآية 99.

(4) سورة الغاشية، الآيتان 21، 22.

وإنما بدليل أن المؤمنين بدين الإسلام قد ظلوا أقلية عديدة في الإمبراطورية العظمى التي فتحها المسلمون لعدة قرون، لقد استخدم السيف أحياناً في إقامة الدولة، لكن رعية هذه الدولة من غير المسلمين، قد ظلوا على ديانتهم القديمة لعدة قرون حتى دخلوا في الإسلام بالموعظة الحسنة والقدوة الطيبة).⁽¹⁾

ج- التحرير من الظلم والمطالبة بالحقوق السلبية

ويظهر ذلك جلياً في قوله تعالى: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الْإِصْرِ الَّذِي مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّ هُمْ أَرْبَعٌ لَنَا مَلَكٌ نَقِيتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِينِنَا وَأَبْنَاءِنَا فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ).⁽²⁾

ويظهر أيضاً في قوله تعالى: (وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُم وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ).⁽³⁾ فَإِنْ أَنْتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ. (وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنْ أَنْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ).⁽⁴⁾

فالتحرر من الظلم والقهر والمطالبة بالحقوق السلبية من أهم أهداف الجهاد النبيلة في الإسلام، فلا يتصور أن يعيش المرء مقهوراً مذلولاً ولا يدفع الظلم والعدوان ليأخذ حقه السليب.

د- معاقبة ناقضي العهود

يُسأل الإنسان عن العهد أفراداً وجماعات ومطلوب من الإنسان كذلك الوفاء بالعهود قال تعالى: (وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولاً).⁽⁴⁾

(1) الإسلام في مواجهة التحديات، د. محمد عمارة، ص 234، 235.

(2) سورة البقرة، الآية 246.

(3) سورة البقرة، الآيات 191 - 193.

(4) سورة الإسراء، آية 34.

ومن أهم دواعي الجهاد في الإسلام نقض العهود قال تعالى: (وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَتِلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ ﴿١٢﴾ أَلَا تَقْتُلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُمْ بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿١٣﴾ قَتِلُوهُمْ يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَتُخْزِيهِمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ ﴿١٤﴾ وَيُذْهِبَ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿١٥﴾). (1)

وقد كان نقض العهود سبباً في كثير من الحروب التي خاضها المسلمون على مر التاريخ؛ ومنها غزوة فتح مكة، وغزوة بني قينقاع، وبني النضير، وغيرها.

3- الحرب الفاضلة أو حرب النبوة

إن إعلان الحرب في الإسلام مبني على أصول وقواعد، هذه القواعد لم يعرفها العصر الحديث لا على المستوى النظري ولا على المستوى التطبيقي، هذه القواعد تتعلق بما قبل بدء المعركة، وأثنائها، وبعد انتهائها، وسأتناول بعض هذه القواعد بعون الله تعالى.

أ - قواعد ما قبل بدء المعركة

من الأحكام الشائعة المعروفة في الإسلام أنه (لا يجوز بدء الحرب إلا بإعلان العدو ومضى مدة تمنع المباغلة، ما لم تكن هناك ضرورة حربية تستدعي المفاجأة، ويضمن المسلمون ما أتلّفوه من أموال الإعتداء أو أهدروه من دمائهم قبل دعوتهم إلى الإسلام وإنذارهم بالحجة والبرهان). (2)

وقد اختلف الفقهاء في حكم إبلاغ الدعوة على ثلاثة آراء:

(1) سورة التوبة، الآيات 12 - 15.

(2) آثار الحرب في الفقه الإسلامي ص 789

الأول: يجب قبل القتال تقديم الدعوة الإسلامية مطلقاً سواء بلغت العدو الدعوة أم لا، وبه قال مالك والهادوية والزيدية لقوله تعالى: (سَتَدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولَىٰ بِأْسٍ شَدِيدٍ تُقْتَلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ).⁽¹⁾

الثاني: لا يجب ذلك مطلقاً وهو رأي قوم.

الثالث: تجب الدعوة لمن لم يبلغهم الإسلام، فإن انتشر الإسلام، وظهر كل الظهور وعرف الناس لماذا يدعون، وعلى ماذا يقاتلون، فالدعوة مستحبة تأكيداً للإعلام والإنذار وليست بواجبة، وهو رأي جمهور العلماء قال ابن المنذر: وهو قول جمهور أهل العلم، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة على معناه، وبه يجمع بين ما ظاهره الاختلاف من الأحاديث.⁽²⁾

ومن هذه الأحاديث الصحيحة التي استنبط منها العلماء هذا الرأي - الرأي الثالث - وصية رسول الله ﷺ التي رواها الإمام مسلم في صحيحه بسنده عن ابن بريدة عن أبيه قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَ رَجُلًا عَلَى سَرِيَّةٍ قَالَ لَهُ إِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَادْعُهُمْ إِلَى إِحْدَى ثَلَاثِ خِصَالٍ أَوْ خِلَالٍ فَأَيُّنَّهِنَّ أَجَابُوكَ إِلَيْهَا فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ اذْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ فَإِنْ أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ ثُمَّ اذْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُسْلِمِينَ وَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ أَنَّ عَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُهَاجِرِينَ وَهُمْ مَا هُمْ فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ يَجْرِي عَلَيْهِمْ حُكْمُ اللَّهِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي الْفَيْءِ وَالْغَنِيمَةِ شَيْءٌ، إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ فَإِنْ هُمْ أَبَوْا أَنْ يَدْخُلُوا فِي الْإِسْلَامِ، فَسَلِّهِمْ إِعْطَاءَ الْجَزْيَةِ فَإِنْ أَجَابُوا فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ فَإِنْ أَبَوْا فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ وَقَاتِلْهُمْ.⁽³⁾

(1) سورة الفتح، الآية 16.

(2) آثار الحرب في الفقه الإسلامي، ص 152، 153.

(3) الإمام مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب تأمير الإمام الأمراء على البعوث ووصيته إياهم بآداب الغزو، ج 5، ص 139.

وفي وصية رسول الله ﷺ لعلي بن أبي طالب كرم الله وجهه يوم خيبر حين قال له علي: أَفَاتِلُهُمْ حَتَّى يَكُونُوا مِثْلَنَا فَقَالَ لَهُ ﷺ انْفُذْ عَلَى رِسْلِكَ حَتَّى تَنْزِلَ بِسَاحَتِهِمْ ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ وَأَخْبِرْهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ حَقِّ اللَّهِ فِيهِ فَوَاللَّهِ لَأَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ بِكَ رَجُلًا وَاحِدًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَكَ حُمْرُ النَّعَمِ. (1)

وروى الإمام أحمد بسنده عن ابن عباسٍ قَالَ مَا قَاتَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَوْمًا حَتَّى يَدْعُوهُمْ. (2)

وفي رواية أخرى لأحمد عن ابن عباسٍ قَالَ مَا قَاتَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَوْمًا قَطُّ إِلَّا دَعَاهُمْ. (3)

هذا هو المبدأ الإسلامي وأي إخلال به يوجب خروج المسلمين من البلد التي غزوها، وخير شاهد على ذلك فتح سمرقند على يدي الفاتح المسلم قتيبة بن مسلم وشكاية أهل سمرقند للخليفة العادل عمر بن عبد العزيز؛ فقد جاءوه يشكون غزوهم بدون إعلان (فكتب لهم عمر إلى سليمان بن أبي السري إن أهل سمرقند قد شكوا إلي ظلما أصابهم، وتحاملا من قتيبة عليهم حتى أخرجهم من أرضهم، فإذا أتاك كتابي فأجلس لهم القاضي فلينظر في أمرهم، فإن قضى لهم فأخرجهم إلى معسكرهم كما كانوا وكنتم قبل أن ظهر عليهم قتيبة، قال: فأجلس لهم سليمان جميع بن حاضر القاضي الناجي ففضى أن يخرج عرب سمرقند إلى معسكرهم وينابذوهم على سواء فيكون صلحا جديدا أو ظفرا عنوة . فقال أهل السغد: بل نرضى بما كان ولا نجدد حربا وتراضوا بذلك فقال أهل الرأي: قد خالطنا هؤلاء القوم وأقمنا معهم وأمنونا وأمناهم فإن حكم لنا عدنا إلى الحرب ولا ندرى لمن يكون الظفر وإن لم يكن لنا كنا قد اجتلبنا عداوة في المنازعة فتركوا الأمر على ما كان ورضوا ولم ينازعوا). (4)

فهل عرف التاريخ مثل هذه الأخلاق !!!؟

(1) رواه البخاري كتاب الجهاد والسير، باب من أسلم على يديه رجل، ج 3، ص 1096.

(2) مسند أحمد 34، ص 486.

(3) مسند أحمد، ج 4، ص 16.

(4) تاريخ الأمم والملوك، ابن جرير الطبري، ج 4، ص 69، دار الكتب العلمية بيروت، الأولى 1407 هـ.

ب- قواعد أثناء المعركة

ليست الحرب في الإسلام (كحرب الأندال اللؤماء الذين يضعون السيف في موضع السقم، إنما هي حرب الخلق القوي الذي لا يضع السيف إلا حيث يكمن الداء، ويستقر، ليقتل الشر من مكمنه، فلا يقتل إلا من اعتدى وحمل السيف، أو دبر الأمر لمن يحمله. ولذلك كانت الفضيلة هي المسيطرة في كل أدوارها، في ابتدائها، وسيرها، وانتهائها).⁽¹⁾ ففي أثناء المعركة لم تغب الفضيلة، ووضعت القواعد للحفاظ على هذه الفضيلة، من هذه القواعد ما يلي:

النهى عن قتل النساء

عَنْ رَبَاحِ بْنِ رَبِيعٍ قَالَ كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ فَرَأَى النَّاسَ مُجْتَمِعِينَ عَلَى شَيْءٍ فَبَعَثَ رَجُلًا فَقَالَ «انْظُرْ عَلَامَ اجْتِمَاعِ هَؤُلَاءِ» فَجَاءَ فَقَالَ عَلَى امْرَأَةٍ قَتِيلٍ. فَقَالَ «مَا كَانَتْ هَذِهِ لِتُقَاتِلَ». قَالَ وَعَلَى الْمُقَدِّمَةِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ فَبَعَثَ رَجُلًا فَقَالَ «قُلْ لِحَالِدٍ لَا يَقْتُلَنَّ امْرَأَةً وَلَا عَسِيفًا». (2)

النهى عن قتل الأطفال

عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ سَرِيعٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ سَرِيَّةً يَوْمَ حُنَيْنٍ فَقَاتَلُوا الْمُشْرِكِينَ فَأَفْضَى بِهِمُ الْقَتْلُ إِلَى الذَّرِّيَّةِ فَلَمَّا جَاءُوا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا حَمَلَكُمْ عَلَى قَتْلِ الذَّرِّيَّةِ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا كَانُوا أَوْلَادَ الْمُشْرِكِينَ قَالَ أَوْهَلْ خِيَارُكُمْ إِلَّا أَوْلَادُ الْمُشْرِكِينَ وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ مَا مِنْ نَسَمَةٍ تُولَدُ إِلَّا عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يُعَرَّبَ عَنْهَا لِسَانُهَا. (3)

وفي رواية البيهقي قال رسول الله ﷺ لا تقتلوا الذرية قالاها ثلاثا وقال كل نسمة تولد على الفطرة حتى يعرب عنها لسانها. (4)

النهى عن قتل الشيوخ

(1) خاتم النبیین، الإمام محمد أبو زهرة، ج 2، ص 518.

(2) رواه أبو داود، كتاب الجهاد، باب في قتل النساء، ج 3، ص 6، والعسيف هو الأجير.

(3) رواه أحمد، ج 24، ص 354.

(4) سنن البيهقي الكبرى، كتاب السير، باب النهي عن قصد النساء، ج 9، ص 77.

عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «انْطَلِقُوا بِاسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ لَا تَقْتُلُوا شَيْخًا قَانِيًا وَلَا طِفْلًا وَلَا صَغِيرًا وَلَا امْرَأَةً وَلَا تَغْلُوا وَضُمُّوا غَنَائِمَكُمْ وَأَصْلِحُوا وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ» (1).

النهي عن قتل الرهبان

عن ابن عباس: عن النبي ﷺ قال: لا تقتلوا أصحاب الصوامع (2).

النهي عن المثلة

عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَرِيدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْ سَرِيَةٍ أَوْصَاهُ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا ثُمَّ قَالَ «اغْزُوا بِاسْمِ اللَّهِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ اغْزُوا وَلَا تَغْدِرُوا وَلَا تَغْلُوا وَلَا تُمْتَلُوا وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا» (3).
وعن عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - يُحْتَنُّ عَلَى الصَّدَقَةِ وَيُنْهَانَا عَنْ الْمُثَلَّةِ (4).

النهي عن النهبة

عن عمران بن الحصين ؓ أن رسول الله ﷺ قال (من انتهب نهبه فليس منا) (5).
وعن ثعلبة بن الحكم ؓ قال أصبنا غنما للعدو. فانتهبناها. فنصبنا قدورنا. فمر النبي ﷺ بالقدور.
فأمر بها فأكففت. ثم قال: (إن النهبة لا تحل) (6).

- (1) سنن البيهقي الكبرى، كتاب السير، باب ترك قتل من لا قتال فيه من الرهبان، ج 9، ص 90.
- (2) رواه أبو يعلى في مسنده، ج 5، ص 59 تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، الأولى، 1984 م.
- (3) رواه الإمام مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب تأمير الأمراء على البعوث ووصيته إياهم بآداب الغزو، ج 5، ص 139.
- (4) رواه أبو داود، كتاب الجهاد، باب النهي عن المثلة، ج 3، ص 6.
- (5) رواه ابن ماجه، كتاب الفتن، باب النهي عن النهبة ج 2، ص 1299، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر.
- (6) رواه ابن ماجه، كتاب الفتن، باب النهي عن النهبة، ج 2، ص 1299.

النهي عن التخريب

ففي وصية أبي بكر الصديق رضي الله عنه لأمرأء الجيوش قال: (... فإن هم أبوا أن يدخلوا في الإسلام فادعوهم إلى الجزية فإن هم فعلوا فاقبلوا منهم وكفوا عنهم وإن هم أبوا فاستعينوا بالله عليهم فقاتلوهم إن شاء الله ولا تغرقن نخلا ولا تحرقنها ولا تعقروا بهيمة ولا شجرة ثمر ولا تهدموا بيعة ولا تقتلوا الولدان ولا الشيوخ ولا النساء).⁽¹⁾

وفي وصيته أيضًا رضي الله عنه: (وإني موصيك بعشر لا تقتلن امرأة ولا صبيا ولا كبيرا هرما ولا تقطعن شجرا مثمرا ولا تحرقن عامرا ولا تعقرن شاة ولا بعيرا إلا لمأكله ولا تحرقن نخلا ولا تغرقنه ولا تغلل ولا تجبن).⁽²⁾

وعلى هذا المنوال كانت وصية عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فعن حيوة بن شريح عن عمر بن الخطاب كان إذا بعث أميرا أو صاهم بتقوى الله وقال عند عقدة الولاية: بسم الله وعلى عون الله وامضوا بتأييد الله والنصر ولزوم الحق والصبر، وقاتلوا في سبيل الله من كفر بالله، ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين، ثم لا تجبنوا عند اللقاء ولا تمثلوا عند القدرة، ولا تسرفوا عند الظهور، ولا تنكلوا عند الجهاد ولا تقتلوا امرأة ولا هرما ولا وليدا، وتوقوا قتلهم إذا التقى الزحفان وعند جمعة⁽³⁾ النهضات، وفي شن الغارات، ولا تغلوا عند الغنائم ونزهوا الجهاد عن عرض الدنيا وأبشروا بالأرباح في البيع الذي بايعتم وذلك هو الفوز العظيم.⁽⁴⁾

(1) سنن البيهقي الكبرى، كتاب السير، باب من اختار الكف عن القطع والتحريق، ج 9، ص 85.

(2) سنن البيهقي الكبرى، كتاب السير، باب ترك قتل من لا قتال فيه من الرهبان والكبير وغيرهما، ج 9، ص 89.

(3) جمعة: الجمعة: المكان الذي يجتمع فيه ماؤه، والجمع الجمام.

(4) كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين علي بن حسام المتقي الهندي، ج 5 ص 690، تحقيق

بكر حياتي وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة، 1981 م.

النهي عن القتل بصورة وحشية

عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: بعثنا رسول الله ﷺ في بعث فقال (إن وجدتم فلائاً وفلائاً فأحرقوهما بالنار). ثم قال رسول الله ﷺ حين أردنا الخروج (إني أمرتكم أن تحرقوا فلائاً وفلائاً وإن النار لا يعذب بها إلا الله فإن وجدتموهما فاقتلوهما).⁽¹⁾

فهل عرف التاريخ مثل هذه الحرب الفاضلة !!!؟

ج- قواعد ما بعد انتهاء المعركة

من المبادئ المهمة جداً في ديننا الحنيف، أنه دين العزة والكرامة، قال تعالى: (وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ)⁽²⁾ وقال سبحانه: (وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا)⁽³⁾.

ولذا فإن المعركة لا بد أن تنتهي بتحقيق أهدافها، إما بإسلام الخصوم أو استسلامهم وخضوعهم لأحكام الإسلام.

أما إذا هزم المسلمون فإن المعركة لا تعد منتهية، وإنما على المسلمين أن يضمّدوا جراحهم، ويعيدوا تنظيم صفوفهم لجولة أخرى يتحقق لهم فيها النصر إن شاء الله تعالى، وليس أدل على ذلك مما فعله المصطفى ﷺ في أعقاب غزوة أحد، حينما خرج بالمسلمين إلى حمراء الأسد⁽⁴⁾ رغم جراحاتهم وآلامهم بهدف تعقب جيش مشركي قريش⁽⁵⁾ الذين سارعوا بالفرار بمجرد علمهم بخروج النبي ﷺ وأصحابه الكرام رضي الله عنهم.

(1) رواه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب لا يعذب بعذاب الله، ج3، ص1098.

(2) سورة المنافقون، الآية 8.

(3) سورة النساء، الآية 141.

(4) مكان بينه وبين المدينة ثمانية أميال.

(5) انظر: خاتم النبيين، الإمام محمد أبو زهرة، ج2، ص693.

وحينما يتحقق النصر للمسلمين، فإن الفضيلة التي التزموا بها حال قتالهم تظل هي المنهاج الذي يحكم تصرفاتهم، فلا تشفي ولا انتقام، ولا تشويه لجثث الأعداء، ولا إساءة إلى الأسرى أو المدنيين المسلمين، ولا سلب أو نهب لممتلكات الدولة المهزومة.⁽¹⁾

هذه هي شريعة الجهاد في الإسلام، فمن أي شيء ينقم العلمانيون؟ ولماذا تتعالى أصواتهم على الجهاد ولا يتحدثون عن جرائم الأوربيين والأمريكان في حق المسلمين؟!!!

ولماذا يحاول أركون ونصر حامد أبو زيد إبطال شريعة الجهاد؟ إنهما يريدان فرض الاستسلام والخنوع على الأمة الإسلامية حتى يتسلط عليها أعداؤها فيمزقون أوصالها، لكن هيهات لما يهدفان إليه إن الجهاد شريعة الله ماض إلى يوم القيامة.

(1) النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي، د. ياسر أبو شبانة، ص 666 دار السلام الأولى، 1998م.

المبحث الرابع

قضايا الإرث بين أركون ونصر حامد أبوزيد ونقده

المطلب الأول: قضايا الإرث في فكر أركون ونصر حامد أبوزيد
أولاً: الإرث في فكر محمد أركون

يبحث أركون الموارث من خلال قراءته للآية الثانية عشرة من سورة النساء قال تعالى: (وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرِ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴿١٢﴾). (1)
وهو يزعّم الآتي:

1. أن الصحابة الكرام رضوان الله عليهم وعلى رأسهم عمر بن الخطاب ؓ تأمروا على التشريع الإسلامي، لتثبيت نظام إرثي يتبع مصالحهم، فبعد إirاده لبعض الروايات التي أوردها الطبري في تفسيره، وكلها تدور حول عمر بن الخطاب ؓ يقول: (والبدئية الأولى التي نستخلصها من هذه الروايات التي أوردها الطبري في محاولته المستبسلة والضارية لإبقاء كلمة الكلاله دون معنى أي العجز عن تحديد معناها، ونلاحظ أن الآية 176 من سورة النساء⁽²⁾ نفسها تحمل شهادة على راهنية المشكلة وإلحاحها وأنها قد طرحت في زمن النبي وذلك ليس فقط لأن مسألة الإرث كانت تشغل بال المؤمنين، وإنما لأنه يبدو أن مكانة الكلاله تحدث وضعاً جديداً يؤدي إلى زعزعة نظام الإرث العربي السابق، ومن هنا نفهم سر

(1) سورة النساء، الآية 12.

(2) يشير إلى قوله تعالى: (يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنثَيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١٢﴾).

المقاومة والمعارضة التي تمنع عمر أي الشخصية الأساسية التي ركزت عليها الروايات من الكشف عن معناها الحقيقي⁽¹⁾.

2. زعم أركون أن معنى الكلاله الحقيقي الذي أخفاه الصحابة هو (الكنة) أي زوجة الإبن⁽²⁾.

3. وهو يزعم أن الله جعل الإنسان حراً يورث من يشاء، وقد وصل التأمر مداه على التشريع الإسلامي من قبل الفقهاء حتى إنهم استخدموا مصطلحا يسمى (النسخ) لتنفيذ هذه المؤامرة، يقول أركون: (إليكم الآن هذه الآيات كما كانت قد فهمت من قبل التفسير التقليدي (كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَلَدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ) فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ⁽³⁾).

(وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتْنَعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَّعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ⁽⁴⁾).

إن أهمية هذه الآيات تكمن في أنها تعترف بشكل صريح بحق كل مؤمن ليس فقط في حرية التوريث عن طريق ترك وصية بأملأكه للأبوين وللأقارب وللزوجات، أي لكل من لهم الحق في ورثته، والذين يستطيع توريثهم بإرادته الصريحة أو حرمانهم من التوريث، ولكن المشكلة هو أن هذه الآيات قد أبطلت أو نسخت من قبل الآيتين اللتين درسناهما سابقاً (الآيات رقم 11، 12 من سورة النساء) قد أبطلت وكان ينبغي أن أقول: أعلنوا أنها باطلة أو

(1) من الإجهاد إلى نقد العقل الإسلامي، ص 52.

(2) مجلة الوحدة، ص 17، محاضرة ألقاها أركون في المركز الثقافي الجزائري بباريس، ترجمة هاشم صالح، عدد شهر 1 سنة 1989م.

(3) سورة البقرة، الآيات 180-182.

(4) سورة البقرة، الآية 240.

منسوخة وهذا ما يفسر لنا السبب في الضغوط التي مورست لبناء الفعل "يوصى" للمجهول وليس للمعلوم كما هو متوقع لغويًا بحسب الذوق العربي السليم وذلك في الآية 12 من سورة النساء، وهكذا نجد أنفسنا أمام إرادة صريحة ومتعمدة تهدف إلى حصر حرية التورث، بل وحتى إلى إلغائها على الرغم من أن القرآن قد نص عليها صراحة في الآيات المذكورة في سورة البقرة، بمعنى آخر فإن المشرعين من البشر أي الفقهاء قد سمحوا لأنفسهم بالتلاعب بالآيات القرآنية، من أجل تشكيل علم للتورث يتناسب مع الإكراهات والقيود الاجتماعية والإقتصادية الخاصة بالمجتمعات التي اشتغل فيها الفقهاء الأوائل، أو بالأحرى الخاصة بالفئات الاجتماعية التي اشتغلوا داخلها لكي نكون أكثر دقة بكل مصالحي هذه الفئات وعاداتها وتقاليدها).⁽¹⁾

ثانيًا: الإرث في فكر نصر حامد أبو زيد

يبحث نصر حامد أبو زيد قضايا الموارث من خلال نظرية المعنى والمغزى يقول: (أثيرت قضية ميراث البنات منذ عدة شهور في الصحافة المصرية، واقترح البعض الأخذ بالإجتهد الفقهي الشيعي الذي يساوي بين الذكر والأنثى في الميراث، أو على الأقل جعل البنت الوحيدة تحجب كما يحجب الذكر، وثارث ثائرة الخطاب الديني على هذه الجراءة على التحايل لمخالفة دلالة النصوص، وإذا كنا قد ناقشنا في دراسة أخرى طبيعة المبدأ الذي رفعه الخطاب الديني آنذاك حسماً لهذه القضية مبدأ "لا اجتهد مع النص" فإننا هنا نتناول القضية من زاوية التفرقة بين المعنى والمغزى، ولقضية ميراث البنات شقان غير منفصلين، يتعلق الشق الأول بقضية المرأة عموماً ووضعيتها في الإسلام خصوصاً، ويتعلق الشق الثاني بقضية الميراث في كليتهما، كما عبرت عنها النصوص، والمعاني واضحة في أن النصوص لا تساوي بين الرجل والمرأة، لا في الميراث فقط بل في جميع التشريعات، وإن كانت تساوي بينهما في العمل والجزاء الدينين، وفي قضية الموارث أيضاً لا خلاف حول المعاني، فعلاقات العصبية الأبوية تمثل معيار التقسيم في الأنصبة، وقد كانت الخلافات في مجال الميراث الذي صار يشار

(1) من الإجتهد إلى نقد العقل الإسلامي، ص 66، 67.

إليه باسم القروض تحسم استنادًا إلى معيار العلاقات العصبية الأبوية، لكن المعاني التي تدل عليها النصوص بشكل مباشر ليس كل القضية، إذ من الطبيعي أن تكون حركة النص التشريعية غير مصادمة للأعراف والتقاليد والقيم التي تمثل محاور أساسية في النسق الثقافي والإجتماعي، وليس معنى عدم التصادم أن النصوص لا تحدث خلخلة في نسق تلك القيم، خلخلة تكشف عن المغزى المستكن خلف المعنى، لكنها خلخلة لا تحدث نتائجها إلا من خلال حركة الواقع بما ينتظم في هذه الحركة من صراع اجتماعي فكري، وقد مالت حركة المجتمع العربي الإسلامي في القرن الأول الهجري، إلى تثبيت القيم والأعراف التي حاولت النصوص خلخلتها لذلك مالت الكفة دائمًا في الثقافة العربية لتثبيت المعنى الديني، وغاب من أفقها اكتشاف المغزى باستثناء جماعات صغيرة ظل تأثيرها محدودًا، ورغم أن الخطاب الديني يدرك الطبيعة التدريجية للخطاب القرآني وللنصوص الدينية عمومًا، فإنه يقصر هذه الطبيعة على ما هو مذكور في الخطاب (تحريم الخمر على ثلاث مراحل وحقيقة نسخ بعض الأحكام) لكن الدراسات الحديثة لا تتعامل مع النصوص من خلال المذكور فقط، بل تعطي اهتمامًا للمضمّر والمسكوت عليه والمدلول عليه بطريقة ما في الخطاب ذاته، والتدرج في الخطاب الديني التشريعي وغير التشريعي، يكشف عن طبيعة العلاقة بين النص والثقافة المنتجة له، والمسكوت عنه في الخطاب يمثل أحد آليات النص في التشكيل بما هو جزء من بنيته الدلالية، وقد يكون المسكوت عنه مدلولاً عليه في الخطاب بطريقة ضمنية، وقد يكون مدلولاً عليه بالسياق الخارجي، وكلتا الطريقتين في الدلالة على المسكوت عنه موجودة في القضايا التي نناقشها الآن، فالمسكوت عنه المدلول عليه في السياق الخارجي نجده في قضايا المرأة عمومًا، وفي مسألة نصيبها في الميراث خصوصًا، أما المسكوت عنه المدلول عليه في الخطاب ضمنيًا فنجدّه في قضية الموارث بشكل عام، وكثير من الأحكام الخاصة بالمرأة لا يكتشف مدلولها ومن ثم مغزاها خارج سياق وضعية المرأة في المجتمع قبل الإسلام، فقد كانت تعامل بوصفها كائنًا فاقد الأهلية، لا تستمد قيمتها إلا من الرجل الذي تنتسب إليه، أبًا كان أو أخًا أو زوجًا، والشواهد على ذلك تخرج عن الحصر، ويكفي أن نستشهد فيما نحن بصددّه باعتراض الناس على توريث البنات، لأنهم كانوا لا يورثون المرأة ولا الطفل الذكر،

وكان المعيار اقتصادياً صرفاً، كانوا يقولون: لا نورث من لا يركب فرساً ولا يحمل كلاً ولا ينكي عدواً، وهذا معناه أن المعيار هو القدرة على الإنتاج وما يرتبط بها من تحمل المسؤولية ولا مجال للاستشهاد على تدني وضعية المرأة بحرية الرجل في إعضائها والإضرار بها، فإن كانت زوجته حق له أن يطلقها ثم يردها كما يشاء بلا غاية إلا الإذلال، وإذا كانت امرأة مات عنها زوجها فلا يحق لها الزواج إذا ألقى عليها رجل من عصابة الزوج الراحل ردائه، علامة على رغبته في نكاحها، إذ تظل رهن تلك الرغبة إلى أن تفتدي نفسها بكل ما تملك، والحال كذلك لا تتكون المعاني الواردة في النصوص عن المرأة بما في ذلك توريثها نصف نصيب الذكر ذات مغزى يتحدد بقياس طبيعة الحركة التي أحدثها النص وبتحديد اتجاهها أنها حركة تتجاوز الوضع المتردي للمرأة وتسير في اتجاه المساواة المضمرة والمدلول عليها في نفس الوقت ولا يتم الكشف عن المضمرة في قضية المرأة ومساواتها بالرجل خارج سياق الكشف عن حركة سياق حركة النص من العبودية، المضمرة الكلي تحرير الإنسان - الرجل والمرأة - من أسر الإرتهان الإجتماعي والعقلي لذلك طرح العقل نقيضاً للجاهلية، والعدل نقيضاً للظلم، والحرية نقيضاً للعبودية، ولم يكن لتلك القيم إلا أن تكون مضمرة مدلولاً عليها، فالنص لا يفرض على الواقع ما يتصادم معه كلياً بقدر ما يحركه جزئياً، ولعل مسار الاجتهاد قد تحدد الآن في مسألة ميراث البنات، بل في كل قضايا المرأة في واقعنا والتي يصر الخطاب الديني على التمسك بمناقشتها في حدود معاني النصوص، مهدراً المغزى حاكماً على التاريخ بالثبات وعلى دلالة النصوص بالجمود، لكن مسألة ميراث البنات كما ناقشناها من زاوية وضع المرأة في مجتمع ما قبل الإسلام يجب أن تناقش من جانبها الآخر، قضية الميراث في الإسلام بشكل عام، والمعاني المدلول عليها في النصوص تقسم الأنصبة طبقاً لعلاقات العصبية الأبوية، وهذا أمر طبيعي في المجتمع القائم على تلك البنية العصبية وفي سورة النساء في آية الموارث (رقم 11) تدرج عبارة ذات دلالة على المسكوت عنه تلك هي (ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا) وهي عبارة يمكن أن تفهم على وجهين:

الوجه الأول: أنها ترد على المعترضين على توريث البنات بدعوى عدم النفع وهذا هو الفهم المتفق مع سياق سبب النزول، أي في السياق الخارجي ولا يتعارض مع البنية اللغوية.

والوجه الثاني: يربطها بفاصلة الآية (إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا) ليقصر المعنى على جهل الإنسان في مقابل علم الله تعالى، فاصلاً الآية عن السياق الخارجي، في هذا الوجه الثاني يتم التمسك بالمعنى المباشر وإهدار المغزى، وإذا كانت العبارة ترد على المعترضين - بحسب الوجه الأول - فإنها تنحي معيار المنفعة في أمر الميراث جانباً، والحقيقة أن المسكوت عنه المدلول عليه في مسألة الموارث يتجاوز ذلك إلى خلخلة معيار العصبية ذاته، فلا يجوز أن يرث غير المسلم المسلم مهما كانت درجة العصبية والقرابة، وهذا إخلال لا شك فيه لمسألة العصبية معياراً للميراث، ولحرص الإسلام على عدم تركيز الثروة يمنع أن يستفيد فرد واحد أيّاً كانت درجة قرابته وعصبيته للمتوفى بين الميراث والوصية ولكن درجة المسكوت عنه في مسألة الميراث لا تقف عند هذا الحد، بل تتحرك حركة غير مسبوقة في اتجاه العدل وتوزيع الثروة (نحن معاصر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة)⁽¹⁾ صحيح أن النص هنا خاص لا عام، ولكن معناه واضح لمن أراد، غير أن الخطاب الديني الذي يدعو إلى الاقتداء بالنبي فيما هو أهون من ذلك كثيراً وأشد خصوصية كالثوب واللحية وطريقة الطعام، يصر هنا على الخصوصية ولم يتساءل أحد عن الحكمة وراء المبدأ وربما لأن التساؤل يفصح عن المسكوت عنه في شأن الميراث وهو الإفصاح الذي يراد كتمه.⁽²⁾

(1) رواه البخاري بسنده عن عن عائشة رضي الله عنها: أن أزواج النبي ﷺ حين توفي رسول الله ﷺ أردن أن يبعثن عثمان إلى أبي بكر يسألنه ميراثهن فقالت عائشة: أليس قال رسول الله ﷺ (لا نورث ما تركنا صدقة)، كتاب الفرائض، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم (لا نورث ما تركنا صدقة) ج6، ص2475.

(2) النصوص الدينية بين التاريخ والواقع، ص404-407، وانظر: نقد الخطاب الديني ص224، 225.

المطلب الثاني: نقد محمد أركون ونصر حامد أبو زيد في نظرتيهما للإرث في الإسلام

يتفق أركون ونصر حامد أبو زيد على أن نظام الإرث في الإسلام لم يعد صالحًا لعصر الناس هذا، ويزيد أركون بأن النظام الإرثي الإسلامي دخلته تلاعبات من الصحابة رضوان الله عليهم ومن الفقهاء، وللغاية التي يهدف إليها كل منهما؛ يسلك كل واحد منهما مسلكًا مغايرًا لأخيه، ولذا سأرد عليهما من خلال النقاط التالية:

- أ- جاء الإسلام بنظام إرثي راعى فيه العدالة.
 - ب- هل آيات سورة البقرة تبطل النظام الإرثي في الإسلام كما زعم أركون؟
 - ج- ميراث الكلاله وإبطال دعاوى أركون.
 - د- ميراث الأنثى وإبطال دعاوى نصر حامد أبو زيد.
- النقطة الأولى:** جاء الإسلام بنظام إرثي راعى فيه العدالة.

راعى التشريع الإسلامي للموارث أسسًا ضمنت العدالة في توزيع التركة، منها: **التكافل الأسري:** فقد راعى التشريع الإسلامي في الإرث التكافل الأسري، والتعاون والتناصر فيما بين أفراد الأسرة، فالغني منهم مكلف بإعانة الفقير إذا احتاج، وبالتضامن معه في دفع الدية عند القتل، يقول صاحب الظلال: (وحسب قاعدة: الغنم بالغرم ... فالقريب مكلف إعالة قريبه إذا احتاج والتضامن معه في دفع الديات عند القتل والتعويضات عند الجرح فعدّل إذن أن يرثه - إن ترك مالا - بحسب درجة قرابته وتكليفه به. والإسلام نظام متكامل متناسق. ويبدو تكامله وتناسقه واضحًا في توزيع الحقوق والواجبات).⁽¹⁾

ومنها: مراعاة الفطرة في التقسيم

يقول صاحب الظلال رحمه الله: (قاعدة هذا النظام هي التكافل ... ولكي يقوم هذا التكافل على أسس وطيدة راعى الإسلام أن يقوم على أساس الميول الفطرية الثابتة في النفس البشرية. هذه الميول التي لم يخلقها الله عبثًا في الفطرة إنما خلقها لتؤدي دورًا أساسيًا في حياة الإنسان.

(1) في ظلال القرآن، الأستاذ سيد قطب، ج 1، ص 586، دار الشروق السابعة.

ولما كانت روابط الأسرة - القرية والبعيدة - روابط فطرية حقيقية، لم يصطنعها جيل من الأجيال، ولم تصطنعها جميع الأجيال بطبيعة الحال! والجدال في جدية هذه الروابط وعمقها وأثرها في رفع الحياة وصيانتها وترقيتها كذلك لا يزيد على أن يكون وراء لا يستحق الاحترام ... لما كان الأمر كذلك جعل الإسلام التكافل في محيط الأسرة هو حجر الأساس في بناء التكافل الاجتماعي العام. وجعل الإرث مظهرًا من مظاهر ذلك التكافل في محيط الأسرة.

فوق ما له من وظائف أخرى في النظام الاقتصادي والاجتماعي العام⁽¹⁾. فلم يكن النظام الإسلامي كالشيوعية التي تتناقض مع الفطرة، وتمحو الميراث بين الأقارب محوًا تامًا ولا تعترف للشخص بملك إلا ما ملكت يده بحيث لا يزيد على حاجته اليومية، وكذلك النظام الرأسمالي الذي يجعل للشخص سلطانًا على ملكه بعد وفاته كما تجعل له سلطانًا تامًا عليه في حياته إن شاء يعطي، وإن شاء يمنع، يوزع التركة كما يشاء ويهوى، فإذا مات ولم يتصرف في ماله ورثه ابنه الأكبر⁽²⁾، ولا شك أن هذا يتنافى مع الفطرة، ومع تناصر الأسرة.

ومنها: مراعاة درجة القرابة

يراعي النظام الإسلامي القرابة في توزيع التركة، فيعطى الإرث للأقرب فالأقرب إلى المتوفى الذي تعتبر حياته امتدادًا لحياته، لأن الإرث خلافة عن الميت، والخلافة لا تكون إلا لمن تعتبر حياته امتدادًا لحياة الميت، وعلى هذا الأساس، قدم الشرع الإسلامي في الإرث فروع الميت على أصوله، وعلى بقية القرابات، من غير تفرقة بين صغير وكبير، لأن الجيل الناشئ هو أداة الامتداد للميت فهو أولى بالرعاية، ومع أن فروع الميت أكثر الناس حظًا في

(1) المصدر السابق، نفس الجزء والصفحة.

(2) أسباب الإرث وموانعه في الفقه الإسلامي، جاسم زاهد قرانفيل، ص 236، رسالة ماجستير إشراف الدكتور أحمد فهمي أبو سنة، جامعة أم القرى السعودية 1982 م.

الإرث، لا يحرم أصوله ولا بقية القربات من الإرث، بل يشاركونهم فيه، ويأخذ كل نصيبه المفروض فيمتنع بذلك تركيز المال في أيد قليلة.⁽¹⁾

ومنها: مراعاة الحاجة

إن نظام الإسلام يراعي حاجات أفراد الأسرة وتكاليفهم في توزيع الإرث مع مراعاة درجة قرابتهم، ويوزع الأنصاء على مقدار حاجة كل فرد وما وجب عليه في التكافل الأسري، فكلما كانت الحاجات والتكاليف والالتزامات أشد، كان النصيب أكثر. وتفرغاً على هذا الأساس جعل نصيب الأولاد أكثر من نصيب الأبوين، لأن حاجات الأولاد إلى المال أشد لأنهم في الغالب ذرية ضعاف يستقبلون تكاليف الحياة وأعبائها المادية، وأما الأبوان فحاجتهما إلى المال ليست كذلك لأنهما قضيا معظم حاجتهما في الحياة.⁽²⁾

ومنها: ملاحظة توزيع الإرث دون تجميعه

إن الشريعة الإسلامية تتجه في تقسيم التركة بين ذوي القربات إلى تفتيتها على رؤوس كل جيل، فلا تدع مجالاً لتضخم الثروة وتكدسها في أيد قليلة ثابتة لكي لا تكون دولة بين الأغنياء، يتصرفون فيه كما يشاؤون، وباقي القربات يتكفون الناس، ويحصل في قلوبهم الغل والحسد والتباغض وما إلى ذلك من مشاعر غير طيبة ضد الآخرين فيتفتت شمل الأسرة وتنحل روابط أفرادها، ولم تجعل الإرث للرجال ينفردون دون النساء، ولا للولد الأكبر يستبد به دون إخوته الصغار، ولم يختص به المورث، يتصرف فيه كما يشاء ويهوى.⁽³⁾ وقد لاحظ بعض المنصفين الغربيين العدالة في النظام الإرثي الإسلامي، وأشاد به، ومن هؤلاء جوستاف لوبون فقال: (إن مبادئ الميراث في الشريعة الإسلامية على جانب عظيم من العدل والإنصاف، ويظهر من مقابلتي بينها وبين الحقوق الفرنسية والإنجليزية أن الشريعة الإسلامية منحت المرأة حقوقاً في الميراث لا نجد مثلها في قوانيننا).⁽⁴⁾

النقطة الثانية: هل هناك تأمر على النظام الإرثي من قبل الصحابة الكرام والعلماء؟

(1) المصدر السابق، ص 236، 237.

(2) المصدر السابق، ص 238.

(3) المصدر السابق، ص 239.

(4) حضارة العرب، ص 389.

زعم أركون أن الصحابة الكرام تأمروا، وغيروا، وحرفوا نظام الإرث كما أنزله الله تعالى، إلى نظام يتناسب مع أهوائهم، أو أهواء المجتمع المشتغلين فيه، واستدل على ذلك بنسخ آيات من سورة البقرة، وإبقاء الكلاله بدون تفسير حتى يتبع الإرث لميولهم وأهوائهم. وسأرد عليه في الفريتين اللتين أثارهما:

وقبل الخوض في تفسير الآيات وأقوال العلماء فيها، يجب أن يعرف كل مسلم أن المواريث نظام إلهي، وأن الله تعالى أعطى لكل وارث نصيبه، قال تعالى بعد الحديث عن الفرائض التي فرضها للوارثين: (تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ) وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ (١٢). (١)

فالمواريث حدود الله تعالى لا مدخل فيها للأهواء، وأن الذي تولى تقسيم التركة هو الله تعالى، عن أبي أمامة الباهلي قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في خطبته عام حجة الوداع (إن الله قد أعطى لكل ذي حق حقه فلا وصية لوراث). (٢)

وعن عمرو بن خارجة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم خطبهم وهو على راحلته. وإن راحلته لتقصع بجرتها. وإن لغامها ليسيل بين كتفي قال: (إن الله قسم لكل وارث نصيبه من الميراث. فلا يجوز لوارث وصية). (٣)

وفي راية النسائي: (إن الله قد قسم لكل إنسان نصيبه من الميراث فلا يجوز لوارث وصية). (٤)

(١) سورة النساء، الآيتان ١٣، ١٤.

(٢) رواه الترمذي، كتاب الوصايا، باب لا وصية لوارث، وقال حسن صحيح، ج ٤، ص ٤٣٢، تحقيق أحمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي بيروت.

(٣) رواه ابن ماجه، كتاب الوصايا، باب لا وصية لوارث، ج ٢، ص ٩٠٥، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر بيروت.

(٤) سنن النسائي، كتاب الوصايا، باب إبطال الوصية للوارث، ج ٦، ص ٢٤٧، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية حلب، الثانية ١٩٨٦ م.

وإذا كان الله هو الذي قسم الأنصبة وجعل لكل واحد من الوراثين حقه، فلم يكن المسلم حراً في تقسيم تركته، بل إن الله تعالى هو من تولى التقسيم، وقد جعل الله للمسلم حرية التصرف فيما لا يزيد على الثلث في ماله بعد موته عن طريق الوصية؛ روى البخاري بسنده عن عامر بن سعد عن أبيه رضي الله عنه قال: مرضت فعادني النبي ﷺ فقلت: يا رسول الله ادع الله لي أن لا يردني على عقبي قال: (لعل الله يرفعك وينفع بك ناساً). قلت: أريد أن أوصي وإنما لي ابنة قلت أوصي بالنصف؟ قال (النصف كثير). قلت فالثلث؟ قال: (الثلث والثلث كثير أو كبير).

قال: فأوصى الناس بالثلث فجاز ذلك لهم.⁽¹⁾

ورواه الإمام مسلم عن عامر بن سعد عن أبيه قال: عادني رسول الله ﷺ في حجة الوداع من وجع أشفيت منه على الموت فقلت يا رسول الله بلغني ما ترى من الوجع وأنا ذو مال ولا يرثني إلا ابنة لي واحدة أفأصدق بثلثي مالي قال: لا قال قلت: أفأصدق بشرطه قال: لا الثلث والثلث كثير إنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس.⁽²⁾

فليس الإنسان حراً كما زعم أركون في توريث ماله لمن يشاء، وإذا جئنا إلى آيات سورة البقرة التي زعم أركون أن العلماء والفقهاء زعموا نسخها تنفيذاً لمؤامرة مفادها: تقييد حرية الإنسان كي لا يوزع ماله كما يشاء، فسنجد أن المؤامرة على التشريع هي من أركون وأمثاله، قال تعالى: (كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴿١٨٠﴾ فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٨١﴾).⁽³⁾

قال القرطبي رحمه الله: (اختلف العلماء في هذه الآية هل هي منسوخة أو محكمة، فقيل: هي محكمة، ظاهرها العموم ومعناها الخصوص في الوالدين اللذين لا يرثان كالكافرين والعبدین وفي القرابة غير الورثة، قاله الضحاك وطاوس والحسن، واختاره الطبري.

(1) البخاري، كتاب الوصايا، باب الوصية بالثلث، ج 3، ص 1007.

(2) الإمام مسلم، كتاب الوصية، باب الوصية بالثلث، ج 5، ص 71.

(3) سورة البقرة، الآيتان 180، 181.

وعن الزهري أن الوصية واجبة فيما قل أو كثر. وقال ابن المنذر: أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن الوصية للوالدين اللذين لا يرثان والأقرباء الذين لا يرثون جائزة. وقال ابن عباس والحسن أيضا وقتادة: الآية عامة، وتقرر الحكم بها برهة من الدهر، ونسخ منها كل من كان يرث الفرائض. وقد قيل: إن آية الفرائض لم تستقل بنسخها بل بضميمة أخرى، وهي قوله عليه السلام: (إن الله قد أعطى لكل ذي حق حقه فلا وصية لوارث). رواه أبو أمامة، أخرجه الترمذي وقال: هذا حديث حسن صحيح⁽¹⁾ فنسخ الآية إنما كان بالسنة الثابتة لا بالإرث، على الصحيح من أقوال العلماء. ولولا هذا الحديث لأمكن الجمع بين الآيتين بأن يأخذوا المال عن المورث بالوصية، وبالميراث إن لم يوص، أو ما بقي بعد الوصية، لكن منع من ذلك هذا الحديث والإجماع⁽²⁾.

فأين هي المؤامرة التي زعمها أركون؟ إنها من نسج خياله.

النقطة الثالثة: ميراث الكلاله وإبطال دعاوى أركون

إدعى أركون أن الكلاله معناها الكنة، وأن الصحابة تأمروا على محو هذا المعنى لأغراض في نفوسهم، وقد حاول الطبري بطريقة مستبسلة وضارية إبقاء كلمة الكلاله دون معنى.

هذه الدعاوى باطلة من ألفها إلى يائها، وليس أدل على بطلان مزاعمه من أنه بعد قوله: بأن الكنة (زوجة الابن) هو المعنى الصحيح للكلالة في محاضراته التي ألقاها في المركز الثقافي الجزائري، رجع وحذفها من كتابه (من الاجتهاد إلى نقد العقل الإسلامي) لما تبين خطأه إلا أنه سار في طريقه ولم يرجع إلى الحق.

أما دعواه أن الكلاله قد أبقاها الإمام الطبري دون تحديد لمعناها؛ فهو كذب محض، لأن الإمام الطبري رحمه الله بعد عرضه للأقوال في الكلاله قال: (والصواب من القول في ذلك عندي ما قاله هؤلاء، وهو أن "الكلالة" الذين يرثون الميت، من عدا ولده ووالده، وذلك لصحة الخبر الذي ذكرناه عن جابر بن عبد الله أنه قال: قلت يا رسول الله؟ إنما يرثني كلالة،

(1) سبق تخريج الحديث، وهو صحيح، بل حكى الكتاني تواتره في نظم المتناثر (انظر: نظم المتناثر الشيخ محمد جعفر الكتاني، ص 167، 168، دار الكتب السلفية للطباعة والنشر بمصر، الثانية، بدون).

(2) تفسير القرطبي، ج 1، ص 748.

فكيف بالميراث⁽¹⁾.(2)

فكيف يزعم أركون أن الإمام الطبري أبقاها دون معنى!!!

والكلالة كما يقول ابن كثير رحمه الله تعالى: (الكلالة: مشتقة من الإكليل، وهو الذي يحيط بالرأس من جوانبه، والمراد هنا⁽³⁾ من يرثه من حواشيه لا أصوله ولا فروعه).⁽⁴⁾ وبعد، فإن مزاعم أركون مزاعم باطلة، وقد أساء في مزاعمه إلى الصحابة الكرام، وإلى علماء الأمة، وأراد الكيد للأمة والله عزيز ذو انتقام.

النقطة الرابعة: ميراث الأنثى وإبطال دعاوى نصر حامد أبو زيد

زعم نصر حامد أبو زيد أن ميراث الأنثى على النصف من الرجل لم يعد عدلاً، بل هو عين الظلم الواقع عليها، ذلك أن الإسلام نقل المرأة نقلة نوعية من امرأة ليس لها أية حقوق في الجاهلية إلى امرأة على النصف من الرجل، وتبعاً للمغزى الذي هو وراء المعنى المفهوم من النصوص، فإن ميراث الأنثى على النصف من الرجل هو عين الظلم، هذا ما زعمه أبو زيد؛ وهو كلام منقوض ذلك لأن الدين قد اكتمل قال تعالى: (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا) ومعنى هذا أنه لا وجود لنظرية المعنى والمغزى التي يقول بها نصر حامد أبو زيد، وما قال بها إلا لإيوانه بنظرية الهرمونيوطيقا الغربية التي تحاول التفلت من سلطة النصوص.

(1) رواه البخاري، كتاب الوضوء، باب صب النبي ﷺ وضوءه على المغمى عليه، ج 1 ص 82، والنسائي، كتاب الفرائض، باب ذكر الكلالة، ج 4 ص 68، واللفظ الذي ذكره الطبري للنسائي، عن جابر: أن رسول الله ﷺ عادة وهو لا يعقل فتوضاً فصب عليه من وضوئه فعقل قلت يرثني كلالة فكيف الميراث فأنزل آية الفرض.

(2) تفسير الطبري، ج 8، ص 60، وفي هامش للأستاذ أحمد شاكر على الطبري قال: (وأما "الكلالة"، فقد اختلف في تفسيرها، والجمهور على أنه: من مات وليس له ولد ولا والد. كما قال الحافظ في الفتح وهو الذي اختاره الطبري) انظر: هامش أحمد شاكر على الطبري، ج 1، ص 63.

(3) أي في قوله تعالى: (وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ ذَيْنَ غَيْرِ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ) سورة النساء، الآية 12.

(4) تفسير ابن كثير، ج 1، ص 416.

ثم إن فلسفة الإسلام في الميراث لا تخضع للذكورة والأنوثة، فهذه القسمة ما أريد بها إلا اللعب على وتر أن الإسلام اضطهد المرأة حيث جعلها على النصف من الرجل، وإنما تخضع لقواعد ومعايير أخرى يقول الدكتور محمد عمارة: (إن الفقه الحقيقي لفلسفة الإسلام في الميراث تكشف عن أن التمايز في أنصبة الوارثين والوارثات لا يرجع إلى معيار الذكورة والأنوثة .. وإنما لهذه الفلسفة الإسلامية في التوريث حكم إلهية ومقاصد ربانية قد خفيت عن الذين جعلوا التفاوت بين الذكور والإناث في بعض مسائل الميراث وحالاته شبهة على كمال أهلية المرأة في الإسلام. وذلك أن التفاوت بين أنصبة الوارثين والوارثات في فلسفة الميراث الإسلامي. إنما تحكمه ثلاثة معايير:

أولها: درجة القرابة بين الوارث ذكرًا كان أو أنثى وبين المورث المتوفى فكلما اقتربت الصلة .. زاد النصيب في الميراث .. وكلما ابتعدت الصلة قل النصيب في الميراث دونما اعتبار لجنس الوارثين ..

وثانيها: موقع الجيل الوارث من التابع الزمني للأجيال .. فالأجيال التي تستقبل الحياة، وتستعد لتحمل أعبائها، عادة يكون نصيبها في الميراث أكبر من نصيب الأجيال التي تستدبر الحياة. وتتخفف من أعبائها، بل وتصبح أعباؤها. عادة. مفروضة على غيرها، وذلك بصرف النظر عن الذكورة والأنوثة للوارثين والوارثات .. فبنت المتوفى ترث أكثر من أمه. وكلتاها أنثى ... وترث البنت أكثر من الأب ! حتى لو كانت رضيعة لم تدرك شكل أبيها .. وحتى لو كان الأب هو مصدر الثروة التي للابن، والتي تنفرد البنت بنصفها! ... وكذلك يرث الابن أكثر من الأب. وكلاهما من الذكور ..

وفي هذا المعيار من معايير فلسفة الميراث في الإسلام حكم إلهية بالغة ومقاصد ربانية سامية تخفى على الكثيرين! .. وهي معايير لا علاقة لها بالذكورة والأنوثة على الإطلاق ..

وثالثها: العبء المالي الذي يوجب الشرع الإسلامي على الوارث تحمله والقيام به حيال الآخرين .. وهذا هو المعيار الوحيد الذي يثمر تفاوتًا بين الذكر والأنثى .. لكنه تفاوت لا يفضى إلى أي ظلم للأنثى أو انتقاص من إنصافها .. بل ربما كان العكس هو الصحيح! ..

ففي حالة ما إذا اتفق وتساوى الوارثون في درجة القرابة .. واتفقوا وتساووا في موقع الجيل الوارث من تابع الأجيال - مثل أولاد المتوفى، ذكورًا وإناثًا - يكون تفاوت العبء

المالي هو السبب في التفاوت في أنصبة الميراث .. ولذلك، لم يعمم القرآن الكريم هذا التفاوت بين الذكر والأنثى في عموم الوارثين، وإنما حصره في هذه الحالة بالذات، فقالت الآية القرآنية: (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ) .. ولم تقل: يوصيكم الله في عموم الوارثين .. والحكمة في هذا التفاوت، في هذه الحالة بالذات، هي أن الذكر هنا مكلف بإعالة أنثى . هي زوجه . مع أولادهما .. بينما الأنثى الوارثة أخت الذكر . إعالتها، مع أولادها، فريضة على الذكر المقترن بها .. فهي . مع هذا النقص في ميراثها بالنسبة لأخيها، الذي ورث ضعف ميراثها، أكثر حظاً وامتيازاً منه في الميراث .. فميراثها . مع إعفائها من الإنفاق الواجب . هو ذمة مالية خالصة ومدخرة، لجبر الاستضعاف الأنثوي، ولتأمين حياتها ضد المخاطر والتقلبات .. وتلك حكمة إلهية قد تخفى على الكثيرين).⁽¹⁾

فليست المواريث مسألة ذكر وأنثى، ولو كانت كذلك ما رأينا حالات في الميراث ترث فيها المرأة كالذكر، وقد ترث أكثر منه.

فقد ترث المرأة مثل الرجل وذلك ما إذا مات وترك: أباً وأماً وأبناً، فللأب السدس، وللأم السدس، والباقي للإبن تعصيباً.

ومثال الحالات التي ترث فيها المرأة أكثر من الرجل، ماتت امرأة عن ستين فداناً والورثة هم: زوج، وأب، وأم، وبتتان.

فللزوجة الربع، وللأب السدس مع الباقي تعصيباً، وللأم السدس، والبتتان الثلثان. وبالمقابلة لو ماتت عن: زوج، وأب، وأم، وابنان.

فللزوجة السدس، وللأم السدس، وللإبن الباقي تعصيباً. أي أن لكل بنت 16 فداناً وبالمقابلة فلكل ابن 12 فداناً ونصف.

فيتضح من هذه المقابلة أن فرض الثلثين للبتين قد أتاح لهما أن تأخذ كل بنت أكثر من نظيرها إذا وجد ابنان مكان البنتين).⁽²⁾

(1) شبهات وإجابات حول مكانة المرأة في الإسلام، د. محمد عمارة ص 95-97، سلسلة دراسات إسلامية العدد 73 المجلس الأعلى للشئون الإسلامية 2001م.

(2) ميراث المرأة وقضية المساواة، د. صلاح سلطان ص 35، نهضة مصر، الأولى 1999م.

